GIB

بنـك الخليـج الدولـي

بنك الخليج الدولي
التقرير السنوي ٢٠٢٣

المحتويات

www.gib.com

المحتويات

٢	نبذة عامة
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	الإدارة التنفيذية
٧	المؤشرات المالية
٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٤	الصفقات والمعاملات
١٧	الجوائز
١٨	تقرير الاستدامة
١٩	تقرير المسؤولية الاجتماعية
٢١	نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
٢٦	استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢٣
٣٣	تقرير حوكمة الشركات
٥٢	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٥٦	نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
٥٨	الهيكل التنظيمي للمجموعة
٥٩	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٦٠	دليل الشركات

GIB
بنك الخليج الدولي

نبذة عامة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. مؤسسةٌ مصرفيةٌ تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، أُنشئ في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية متنوعة وحلولاً مصرفية متخصصة لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل: الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والمعاملات المصرفية العالمية، وخدمات المصرفية الاستثمارية، والخزينة وإدارة الأصول، ومصرفية "ميم" للأفراد؛ أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة في العالم.

وتنشط مجموعة بنك الخليج الدولي في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيها الفرعيتين: "بنك الخليج الدولي - السعودية" و"بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود"، إضافةً إلى فروع أخرى في الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد بنك الخليج الدولي - السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة. يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة الخُبر، علاوةً على فرعين في مدينتي الرياض وجدة. ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية جي آي بي كابيتال، ومقرها الرياض، وتشمل نشاطاتها: الاستشارات والاكتتابات في حقوق الملكية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، إلى جانب إدارة الأصول والوساطة في الأسهم.

أما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود فهو مدير أصول عالمي يمتلك مقرين في لندن ونيويورك، ويقدم استراتيجيات استثمار مستدامة في حقوق الملكية والدخل الثابت والأسواق الناشئة.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

بنك إقليمي رائد له حضوره العالمي ويقدِّم لعملائه منتجات وخدمات متميِّزة على أعلى المستويات.

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور نجم بن عبداللّه الزيد
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، رئيس مجلس الإدارة - بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد بن عبداللّه السويلم
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن عبدالجليل السيف
عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ نزار بن محمد الساعي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الأستاذ عبدالعزيز الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ جمال الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

السيدة كاثرين غاريت كوكس
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ أسامة شاكر
الرئيس التنفيذي، جي آي بي كابيتال

GiB
بنك الخليج الدولي

المؤشرات المالية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	**١٦٩,٤**	٩٦,١	٥٢,٧	(٣٠٨,٠)	٦٣,٠
صافي إيرادات الفوائد	**٤٩٨,٥**	٣٤٥,٨	٢٤٦,١	٢٣٢,٨	٢٨٠,٤
صافي دخل الرسوم والعمولات	**١٠٣,٢**	١٠١,٤	٧٢,٥	٥٩,٠	٦٤,٧
المصاريف التشغيلية	**٣٩٧,٥**	٣٤٦,٥	٢٩٦,٧	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الموجودات	**٤٧,٠٦٩,٩**	٣٢,٦٢١,٦	٣١,٧٩٧,٠	٢٩,٦٠٦,٣	٣٠,٢٤١,٧
القروض	**١٣,٦٢٤,٦**	١١,٤٩٧,٦	١١,٦٥٧,٥	١٠,٤٨٩,٧	٩,٨٧٦,١
أوراق مالية استثمارية	**٦,٧١٦,٢**	٥,٧٨٥,٥	٥,٩٦٨,٥	٤,٦٨٩,٨	٣,٨٢٨,٤
التمويل الأولي والثانوي لأجل	**٦,٠٢٠,٧**	٤,٩٤٠,٩	٥,١٠٠,١	٤,٩٢٤,٩	٣,٥٠٢,٤
حقوق الملكية	**٣,٣٦٨,٦**	٣,١٨٤,٢	٣,٠٩٣,٠	٣,٠١٢,٥	٣,٢٩٦,٣
النسب (%)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**٥,٣**	٣,٠	١,٧	(٩,٨)	٢,٣
العائد على متوسط الموجودات	**٠,٤**	٠,٣	٠,٢	(١,٠)	٠,٢
رأس المال					
نسبة مخاطر الموجودات (بازل ٣)					
- المجموع	**١٨,٩**	١٧,٣	١٦,١	١٧,٢	١٨,٤
- الفئة الأولى	**١٦,١**	١٤,٨	١٤,٠	١٦,٤	١٧,٥
نسبة حقوق الملكية من مجموع الموجودات	**٧,٢**	٩,٨	٩,٧	١٠,٢	١٠,٩
مكونات الموجودات					
نسبة الاستثمارات من مجموع الموجودات	**١٤,٨**	١٨,٣	١٩,٢	١٦,٢	١٣,١
نسبة القروض من مجموع الموجودات	**٢٨,٩**	٣٥,٢	٣٦,٧	٣٥,٤	٣٢,٧
السيولة					
نسبة الموجودات السائلة (%)	**٥٢,٧**	٤١,٤	٤١,٩	٤٥,٧	٥١,٣
نسبة تغطية الودائع إلى القروض (%)[1]	**٣٣,٦**	٤٢,٨	٤٤,٧	٤٢,٨	٣٩,٩
نسبة تغطية السيولة (%)	**١٣٧,٨**	٢٩٩,٣	١٧٦,٣	١٥٥,٢	١٦٣,٨
معدل صافي التمويل المستقر (%)	**١٤٣,٠**	١٦١,٥	١٤٦,٢	١٥٦,٠	١٦٣,٥

[1] الودائع تشمل تمويلات أولية وثانوية لأجل

تقرير رئيس مجلس الإدارة

"لقد حققنا تقدماً كبيراً في تنفيذ الإستراتيجية، ويجسد منح البنك نظرة مستقبلية قوية/ ايجابية شهادة لما توليه من اهتمام بخدمة العملاء واستثمارنا المستمر في مواردنا البشرية والتقنية."

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي وإدارته ومنسوبيه، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الخليج الدولي للعام المالي المنتهي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

على المستوى العالمي، كان عام ٢٠٢٣ من نواح كثيرة عامًا صعباً ومتقلباً، مع ارتفاع أسعار الفائدة والمخاوف بشأن أكبر اقتصادات العالم وارتفاع مستويات التضخم. ومع ذلك، أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي أنها تتمتع بمرونة جغرافية ملحوظة، ويسعدني أن أبلغكم أن هذا العام كان أحد أكثر الأعوام ربحية في تاريخ بنك الخليج الدولي.

يُعزى هذا الأداء القوي إلى التزام البنك بتنفيذ استراتيجيته متعددة السنوات والتي تحقيق أرباح قياسية في عام ٢٠٢٣ مدعومة بقاعدة أصول صحية، وميزانية عمومية قوية، وهوامش محسنة، وعلاقات عملاء مميزة.

ساهم تنفيذ الخطة الاستراتيجية في سرعة تطور البنك وترسيخ دوره كمصرف إقليمي ريادي فعالا يزخم بالإمكانيات لربط دول مجلس التعاون بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ما يمثل امتياز فريد سنواصل الاستثمار فيه وتطويره من أجل مستقبل مستدام.

البيئة الاقتصادية والسوقية

في الوقت الذي واجهت فيه معظم دول العالم ظروف اقتصادية غير مستقرة خلال العام ٢٠٢٣، بما فيها التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، إلا أن الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي امتازت بالاستقرار، ومع تجاوز متوسط أسعار النفط ٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل خلال العام، ازداد الإنفاق الحكومي وتعززت الثقة باستثمارات القطاع الخاص على الرغم من التخفيضات المتتالية لإنتاج أوبك، وكذلك حافظت بنوك المنطقة على استقرارها، وشهدت أسواق رأس المال في المنطقة اكتتابات عامة أولية عديدة، وإصدارات قوية لأدوات الدين الخضراء والمستدامة، وقد أدى الدور المتنامي للتمويل المستدام في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الجهود المستمرة لجعل الاستدامة في طليعة خطط التنمية الوطنية، ومن ضمنها الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

ولقد أسهم تطور القطاعات الاقتصادية غير النفطية النشطة في الخليج العربي في دعم الزخم الاقتصادي، مع ارتفاع الطلب المحلي وزيادة الاستثمارات والالتزام في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وتشهد العديد من دول المنطقة تنفيذ خطط تحول إستراتيجية على المستويات الوطنية، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر – رؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١، ورؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠ توفر هذه البرامج إطاراً قوياً لإعادة تشكيل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مدعومة بالطموح المشترك لتنمية قطاعات اقتصادية جديدة وتنويعها، مثل السياحة والترفيه والرياضة، مما يعزز متانة القطاع الخاص، وإعادة التوازن المالي للحكومة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وترسيخ الحضور العالمي، والاستثمار في المشاريع التحويلية.

الأداء المالي

حقق بنك الخليج الدولي أداءً قوياً وثابتاً في عام ٢٠٢٣، مع ارتفاع في صافي الدخل إلى ١٦٩,٤ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٧٦% عن العام ٢٠٢٢، ويواصل البنك سعيه الدؤوب لتحقيق عوائد تنافسية لمساهميه وتحقيق أهدافه الإستراتيجية. ويتجلى ذلك في ارتفاع العائد السنوي على حقوق المساهمين نسبة ٢,٢%، مدعوماً بالتوسع في أنشطة الأعمال الرئيسية، وظروف السوق الملائمة، والآثار الإيجابية لارتفاع أسعار الفائدة، بما ساهم بارتفاع إجمالي الدخل بنسبة ٣٦% ليصل إلى ٧٠٨,٣ مليون دولار أمريكي.

كذلك يُعزى هذا الأداء إلى التركيز على العروض ذات القيمة المضافة، والخدمات المولدة للرسوم، إلى جانب الإدارة الفعالة للميزانية العمومية، كما شهد البنك مرحلة انتقالية من التركيز على تقديم المنتجات والخدمات ذات العلاقة بالإقراض الى تطوير الخدمات الاستشارية ليصبح شريكاً موثوقاً للعملاء. وتماشياً مع خطة البنك الإستراتيجية لتنويع الإيرادات، فقد ارتفع الدخل من غير الفوائد بنسبة ١٩% ليصل إلى ٢٠٩,٨ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الرسوم من الخدمات المصرفية، وانتعاش دخل صرف العملات الأجنبية وتعزيز مبادرات البيع المتبادل.

وقد أثمرت الإدارة الفعالة لمحفظة الأصول، بما في ذلك القدرة على إصدار وبيع وتوزيع القروض، عن نتائج ملموسة على مدار العام. يحتفظ البنك بميزانيته العمومية قوية ويديرها بنشاط، حيث تصل الأصول الموحدة إلى ٤٧,١ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام.

وفي نهاية عام ٢٠٢٣م، بلغ إجمالي القروض والسلف ١٣,٦ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ١١,٥ مليار دولار أمريكي في العام السابق، مما يدل على الاهتمام الذي يوليه البنك لنمو محفظة القروض بما يتماشى مع تطلعات العملاء للتطوير. وقد تم إدراج تقرير مفصل وتحليلاً للأداء المالي للبنك لعام ٢٠٢٣م في باب استعراض الوضع المالي ضمن التقرير السنوي.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

محفظة التمويل

وبحلول نهاية ٢٠٢٣، شهدت الميزانية العمومية بنك الخليج الدولي نمواً بنسبة ٤٤% لتصل إلى ٤٧,١ مليار دولار أمريكي. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة ٥٧%، مدفوعاً بشكل خاص بنهج الأعمال في بنك الخليج الدولي المملكة المتحدة وزيادة قدرها نسبة ١٨% في محفظة القروض. هذا، وتشير نسبة تغطية السيولة البالغة ١٣٨% ومعدل صافي التمويل المستقر البالغ ١٤٣% إلى ما يتمتع به البنك من مستوى عال من السيولة وقاعدة تمويل مستقرة. ويعكس هذا الأمر الثقة المستمرة لعملائنا وأصحاب المصلحة كما يؤكد التزام البنك بتوسيع مصادر التمويل وتنويعها.

هذا، وتتمحور استراتيجيتنا حول تأمين مصادر تمويل أكثر تنافسية واستقراراً، من خلال التركيز المستمر على أنشطة المعاملات المصرفية العالمية ومصرفية الأفراد بالإضافة إلى ذلك، عزز البنك خلال العام تنوع قاعدة تمويله من خلال قيام بنك الخليج الدولي - السعودية بإصدار صكوك بقيمة ١,٥ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار أمريكي) لمدة ١٠ سنوات.

التصنيفات الدولية

حققنا خلال العام إنجازاً اضافياً في مسيرتنا، حيث رفعت وكالتا موديز وفيتش التصنيف الائتماني للبنك إلى A3 و A، ويعكس هذا التصنيف - إلى جانب النظرة المستقبلية الإيجابية من وكالة موديز - التحسن المستمر للبنك في بيانات مخاطر الأصول ومؤشرات الربحية، فضلاً عن تنويع الأصول وظروف تشغيلية داعمة. وثبتت كابيتال انتليجنس تصنيفها للبنك على +A تأكيداً على الأداء القوي الذي حققه البنك، ويدعم أسس نمونا المستقبلي.

التوجه الإستراتيجي

لقد حققنا تقدماً كبيراً في تنفيذ الإستراتيجية، ويجسد منح البنك نظرة مستقبلية قوية/ ايجابية شهادة لما توليه من اهتمام بخدمة العملاء واستثمارنا المستمر في مواردنا البشرية والتقنية.

ويعكس نمو إيراداتنا - لاسيما إيرادات غير الفوائد - الخطوات الكبيرة التي حققناها في تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية المتمثلة في زيادة مصادر دخلنا وتنويعها وتقليل الاعتماد على الدخل من القروض، ومن خلال إعطاء الأولوية لمتطلبات العملاء، وتفعيل الاستقطاب الهادف للعملاء، وتكثيف أنشطة البيع المتبادل، وتسخير خبرتنا في مجال الاستدامة، وتعزيز النهج الذي يثمن العملاء في إدارة العلاقة، إذ أسهم ذلك كله في توسع قاعدة عملائنا وارتفاع دخلنا وتنوع مصادره.

ولقد واصلنا تسخير شبكة علاقاتنا ومنتجاتنا الدولية لكسب حصة أكبر من التدفقات التجارية والمالية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم، يوفر التنفيذ النشط لاستراتيجيات الحكومة الإقليمية إلى جانب شبكة بنك الخليج الدولي واسعة النطاق فرصة فريدة للاستفادة من الفرص الاقتصادية المواتية.

كما شهدت أعمالنا المصرفية الاستثمارية والاستشارية في جي أي بي كابيتال عاماً ناجحاً آخر، حيث نجحنا في إبرام صفقات بارزة، مع تقديم الاستشارات لصفقات اندماج واستحواذ إقليمية كبرى، وأصبحنا أول مؤسسة مصرفية تحصل على صفة «مستشار مالي مستقل» في نشرة الاكتتاب العام الأولي في المملكة العربية السعودية. وكان ذلك إنجازاً كبيراً رسخ مكانتنا بقوة في سوق يحفل بالمنافسين العريقين.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

الاستدامة

في عام ٢٠٢٣ تسارع التوجه العالمي نحو الإبلاغ والإفصاح عن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتزامن هذا مع تطورات كبيرة في هذا المجال في منطقة الخليج العربي.

فقد أصدر مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠٢٣ أول دليل حول متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهو بمثابة معيار تنظيمي جديد للإفصاحات الخاصة بالاستدامة، وبما أن بنك الخليج الدولي بدأ رحلته مبكراً ليصبح مؤسسة مستدامة منذ عدة سنوات، فأنه يسعدني إفادتكم بأننا رواد في تلبية المتطلبات الصادرة حديثاً.

كما يشارك بنك الخليج الدولي في جهود تطوير الاستدامة في جميع أنحاء المنطقة، وبعد مساهماً رئيسياً في برنامج العمل الشامل للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التابع للبنك المركزي السعودي، كما أنه مشارك نشط في لجنة التنمية المستدامة التابعة لجمعية مصارف البحرين.

وقد نشرنا إطار التمويل المستدام وتمويل التحول الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تصنيف معاملات التمويل المستدام وإدارتها، ويغطي هذا الإطار جميع المناطق التي نعمل بها، ويشمل معظم أنشطتنا التجارية، وبهذا يساهم بنك الخليج الدولي في دعم تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مستدام.

ويشكل اعتمادنا لأجندة التنوع والمساواة والشمول في التوظيف عنصراً رئيسياً آخر في استراتيجية الاستدامة، حيث حققنا أحد أعلى معدلات التمثيل النسائي في القوى العاملة مقارنة بأي بنك آخر في المنطقة، وشهد عام ٢٠٢٣ أيضاً توقيع بنك الخليج الدولي على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة».

المستقبل

تؤكد نتائج عام ٢٠٢٣ بأن البنك على ثقة تامة بإستراتيجيته والتي تمضي بوتيرة متسارعة، كما تبدي إصرارنا على التمسك بمسار النمو المستدام، وتؤكد كذلك على أننا بنك إقليمي يتمتع بروابط قوية مع أوروبا وأمريكا الشمالية يزدهر مع عملائه ويقدم خبرته ومعرفته لتحقيق المنافع المشتركة.

وسيصادف عام ٢٠٢٥ الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس بنك الخليج الدولي، وسنحتفي فيه بأبرز الإنجازات التي حققناها منذ إنشاء البنك والإنجازات التي لا نزال نحققها في سبيل تعزيز مكانة البنك وتحقيق المزيد من النمو المستدام.

شكر وتقدير

وفي الختام، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، نود أن نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا للثقة الثابتة والمساندة الكبيرة من مساهمينا، والولاء الدائم من عملائنا والتعاون المثمر من نظرائنا، كما نعرب عن خالص تقديرنا لكل ما نتلقاه من توجيه دائم ومشورة مستمرة من قبل جميع الهيئات التنظيمية والإشرافية حيثما تتواجد أعمال البنك، كما لا يفوتني أن أشيد بالتزام ومهنية إدارتنا التنفيذية وجميع موظفينا في توجيه المساعي والجهود وتكثيفها نحو تحقيق التحول الإستراتيجي المنشود للبنك وتحقيق أهدافه الطموحة.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

"في عام ٢٠٢٣م، عززنا التزامنا بعروض التمويل المستدام، وتحسين أطر الحوكمة وإدارة المخاطر، وزيادة تقارير الاستدامة."

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

شهدت مجموعتنا في عام ٢٠٢٣م تطوراً وتقدماً ملحوظين، حيث التزمنا طوال العام بتنفيذ أجندتنا الطموحة للتحول، ما أثمر عن عام آخر من الإيرادات القياسية وتعزيز القيمة للمساهمين. وعززنا هذا النجاح من خلال النمو في العائدات على الأسهم، وهو ما ضاعف قدرتنا على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية.

وقد أثمر التزامنا بالتميز في مجال الخدمات المالية والابتكار الرقمي والاستدامة عن صفقات مالية تاريخية في الأسواق الإقليمية الرئيسية، وفزنا إقليمياً ودولياً بمجموعة واسعة من الجوائز المرموقة، وتوسع حضورنا في السوق. إن جودة الأصول القوية، وإدارة المخاطر الاستباقية، والاستراتيجيات المرنة المدعومة بأطر المخاطر العالمية، كلها مجتمعة تمنح المجموعة القدرة على مواجهة أي صعوبات بسلاسة على الرغم من التغيرات التي تطرأ على الأسواق. وقد أدى ذلك إلى ضمان استقرار ميزانيتنا العمومية، والحفاظ على رأس المال والربحية. فضلاً عن ذلك، شكّل انتشارنا الجغرافي المميز واستراتيجياتنا للتحول دفعة قوية لنمو مجموعتنا وتوسعها.

ويعد هذا الإنجاز بمثابة شهادة على فاعلية استراتيجيتنا، ونجاح نموذجنا للأعمال المتمحور حول العملاء، بدعم من فريق الإدارة المتميز لدينا، والمرونة التي نتعامل بها مع المتغيرات في السوق؛ وقبل كل شيء، مستويات الكفاءة العالية للأفراد العاملين في مجموعتنا.

الموارد البشرية

نؤمن في بنك الخليج الدولي بأن موظفينا هم أعظم أصولنا، وإنه لمن دواعي فخرنا البالغ أن نشهد مستوى رفيعاً من الكفاءات المتميزة التي نعمل على تنميتها باستمرار، وأن نكون جهة استقطاب مفضلة بين المؤسسات الإقليمية والدولية. إن شغف موظفينا وطاقتهم والتزامهم هو مصدر فخر وإلهام دائمٍ لنا.

إن استثمارنا في الأفراد واضح للعيان في جميع أنحاء مجموعتنا، وقد أسهم في تعزيز مكانتنا في السوق بين المؤسسات النظيرة، سواء من خلال التمثيل المتزايد للمرأة على جميع المستويات، أو رعاية الكفاءات المحلية، أو عبر خطط ومبادرات التدريب المستهدفة. والأكيد بأننا سنظل على الدوام ملتزمين بتعزيز ثقافة التميز وبناء قادة المستقبل.

التقنية والكفاءة

يسهم التقدم التقني الذي تتميز به مجموعتنا في تشكيل القطاعات التي نعمل فيها، لذلك فإننا نولي التحول الرقمي أولوية قصوى، وهذا ليس لتعزيز تجربة العميل فحسب، ولكنه أيضاً لتطوير القدرات والكفاءات وتعظيم القيمة الكلية لأعمالنا. إن تركيزنا على التميز التشغيلي يعزز التقنيات الناشئة مثل التعلم الآلي، وأتمتة العمليات الروبوتية، ما يضمن تلبية الاحتياجات المتزايدة لعملائنا في المجال التقني.

وفي عام ٢٠٢٣م، كانت مبادراتنا المتعلقة بالتقنيات والكفاءة التي تركز على العملاء، تجسيداً حقيقياً لما نقدمه من خدمات متميزة عبر مختلف قطاعات أعمالنا. وحقق العديد من مبادراتنا تميزاً واضحاً، مثل حلول واجهة برمجة التطبيقات (API) التي حازت على عدة جوائز حيث صُمِّمَت خصيصاً للعملاء المؤسسيين وللشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك الحلول المصممة بشكل مخصص للقطاعات بما يتماشى مع مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الاستدامة

في عام ٢٠٢٣م، عززنا التزامنا بعروض التمويل المستدام، وتحسين أطر الحوكمة وإدارة المخاطر، وزيادة تقارير الاستدامة. ويؤكد إنشاء لجنة الاستدامة والتغير المناخي التابعة لمجلس الإدارة على الأهمية التي نوليها لهذا الشأن الاستراتيجي.

المستقبل

نسعى دائماً وفي كل الأحوال إلى تحقيق المزيد من التقدم لمجموعتنا. ونؤكد في كل الظروف على التزامنا الراسخ بالابتكار والتركيز على العملاء، كما نسعى جاهدين لتعزيز مكانتنا وريادتنا في أسواق المنطقة. وسنواصل متابعة مبادرات النمو الاستراتيجي، والاستثمار في التحول الرقمي، ودعم الممارسات المستدامة.

إن بنك الخليج الدولي ثابت في الحفاظ على نهجه في الإدارة المالية الحكيمة، وتعزيز الميزانية العمومية، والالتزام بأفضل معايير الامتثال والحوكمة في جميع مجالات ومواقع العمل. وتؤكد إنجازاتنا في عام ٢٠٢٣م على ما يمكن تحقيقه عندما يقوم الفريق المناسب – المكرس لخدمة عملائنا – بتنفيذ الاستراتيجية المناسبة. وعلى هذا تسير مجموعتنا إلى المستقبل بكل ثقة، ما يزيد عزمنا في مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذي على تجسيد رؤيتنا على أرض الواقع تلبيةً لتطلعات مساهمينا، وتحقيق النمو والازدهار مواكبةً لمستهدفات أوطاننا، وترسيخ الاستدامة ونشر ثقافتها دعماً للخير في مجتمعاتنا.

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير،

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

الصفقات والمعاملات

أبرز الصفقات مع مؤسسات وشركات من المنطقة

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات

بابكو انرجيز

عينت بابكو انرجيز بنك الخليج الدولي منظماً للتنسيق والإشراف على تنفيذ صفقة ذات شريحتين (إسلامية وتقليدية) بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي عن طريق تعيينه منظماً رئيسياً مفوضاً أولياً وضامناً ومدير سجل الاكتتاب وبنك الهيكلة الوحيد في المنطقة ووكيل التسهيلات العالمية وفق إطارها المالي المرتبط بالاستدامة. ويعد هذا أول تسهيل تمويل مؤسسي مستدام للشركة يستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون، ويسهم في تحسين إطار الصحة والسلامة، بما في ذلك معدل تكرار الإصابات المهدرة للوقت. وقد أتاحت هذه التسهيلات للمجموعة تغطية برنامج نفقات رأس المال لعام ٢٠٢٤م الهادف إلى زيادة حجم أصوله من النفط والغاز وتنويعها وتحقيق الأهداف التي تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المدرجة ضمن رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

مصافي أوكيو

عينت شركة أوكيو بنك الخليج الدولي منظماً رئيسياً مفوضاً وضامناً، ومدير سجل الاكتتاب، ووكيل التسهيلات البالغة قيمتها ١,٢ مليار دولار أمريكي والمستخدمة في إعادة تمويل المنشآت الحالية للشركة وأغراضها المؤسسية العامة. ويهدف هذا التسهيل إلى دعم الأنشطة المؤسسية المستمرة لشركة أوكيو ومتطلبات التمويل.

شركة تنمية طاقة عُمان

عينت شركة تنمية طاقة عمان بنك الخليج الدولي منظماً رئيسياً مفوضاً وضامناً، ومدير سجل الاكتتاب، للتسهيلات البالغة قيمتها ٢,٥ مليار دولار أمريكي والمستخدمة للأغراض المؤسسية العامة. ونجح البنك في إعادة التفاوض على شروط التسهيل، وهو ما أدى إلى تحسين ديون الشركة. ويمثل ذلك جزءاً من مبادرة أوسع لتحسين الديون التي قامت بها حكومة سلطنة عمان والكيانات ذات الصلة، واضطلع فيها بنك الخليج الدولي بدور حيوي رائد.

بنك مسقط

عين بنك مسقط بنك الخليج الدولي منظماً رئيسياً مفوضاً وضامناً مشترك ومدير سجل الاكتتاب لتسهيلات مشتركة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي تم الانتهاء منه في الربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

بنك ظفار

عين بنك ظفار بنك الخليج الدولي منظماً رئيسياً مفوضاً وضامناً مشترك ومدير سجل الاكتتاب لتسهيلات جماعية لأجل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

بنك السلام

عين بنك السلام بنك الخليج الدولي ليكون المنظم الوحيد لتسهيلات تمويل إسلامية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لبنك السلام.

الصفقات والمعاملات (تتمة)

أبرز الصفقات مع مؤسسات وشركات من المنطقة

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات

شركة نون

أبرم بنك الخليج الدولي شراكة مع "نون" قدّم من خلالها تمويلاً مهيكلاً تمت تغطيته كاملاً من قبل البنك لشركة نون ايه دي هولدينغز المحدودة وشركة نون للاستثمار (تشكلان معاً مجموعة نون) لدعم استحواذهم الكامل على شركة نمشي هولدينجز المحدودة من شركة إعمار العقارية، أكبر شركة تطوير عقاري في الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تنظيم التسهيل على هيئة قرض شبه بديل مع مرونة مدمجة. وعلاوة على تعيينه مدير سجل الاكتتاب وبنك الهيكلة الوحيد، كلفت المجموعة بنك الخليج الدولي أيضاً بالاضطلاع بدور وكيل التسهيلات والضمان. هذا وقد تم تحويل التسهيل إلى تسهيل مشترك بعد الإغلاق.

روابي للطاقة وشركاتها التابعة

قام بنك الخليج الدولي بدور المنسق العالمي المشترك والمنظم الرئيسي المفوض ووكيل الضمان وبنك الحسابات لشركة روابي للنفط والغاز في أكبر تمويل مشترك للقطاع الخاص في تاريخ السوق السعودية من حيث إجمالي حجم الصفقة.

وبلغت قيمة القرض المشترك ١,٩ مليار دولار أمريكي بضمان ممتاز متعدد العملات وتسهيلات متجددة تشمل الريال السعودي والدولار الأمريكي.

شركة الطائرات المروحية

عينت شركة الطائرات المروحية بنك الخليج الدولي ضامناً وبنك هيكلة وحيد ووكيل تسهيلات لاتفاقية تمويل بالمرابحة بقيمة ٢١٣ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠ سنوات لتمويل شراء طائرات.

وسيستخدم هذا التمويل لدعم متطلبات نفقات رأس مال الشركة. وقد تم استخدام هذه التسهيلات لشراء طائرات مروحية جديدة لرفع أسطول الشركة إلى ٧٠ طائرة مروحية بحلول عام ٢٠٢٥. وتُعد هذه الصفقة الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية من حيث نوع المنتج الممول وهو الطائرات المروحية.

ويعد تأسيس شركة الطائرات المروحية، المملوكة بشكل كامل لصندوق الاستثمارات العامة، جزءاً من رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى فتح قطاع جديد لدعم البنية التحتية لوسائل النقل في المملكة وتنويع خدمات النقل المقدمة، ما يقود في نهاية المطاف إلى إنشاء منظومة طيران متنوعة ومزدهرة في المملكة.

موانئ دبي العالمية الشرق الأوسط المحدودة – موانئ دبي العالمية جدة

قام بنك الخليج الدولي بتقديم تسهيل ممتاز مضمون بقيمة ٣٤٢ مليون دولار أمريكي لدعم الأعمال اللوجستية العالمية لموانئ دبي العالمية، لتوسيع المحطة الجنوبية في ميناء جدة الإسلامي. وتم التفاوض على هيكل تمويل المشروع بموجب امتياز موانئ دبي العالمية المتجدد لمدة ٣٠ عاماً من قِبل الهيئة العامة للموانئ (موانئ) في المملكة العربية السعودية.

وسيتم استخدام التسهيل لتمويل مشروع تحديث وتوسيع لقدرة المحطة بما يتوافق مع الامتياز. وكان بنك الخليج الدولي في هذه الصفقة هو المنظم الرئيسي المفوض، وبنك الحسابات، وبنك التحوط الأول.

الصفقات والمعاملات (تتمة)

أبرز الصفقات مع شركات وأطراف من المنطقة

الخدمات المصرفية الاستثمارية: عمليات الطرح العام الأولية وعمليات الاندماج والاستحواذ

شركة المطاحن الأولى – طرح عام أولي

قامت جي آي بي كابيتال بدور مستشار المساهمين البائعين ومتعهد التغطية للطرح العام الأولي الناجح لشركة المطاحن الأولى بقيمة 266 مليون دولار أمريكي. وتضمن الاكتتاب طرح 16,65 مليون سهم تمثل 30 في المئة من رأس مال الشركة. وتعد شركة المطاحن الأولى شركة رائدة في قطاع مطاحن الدقيق في المملكة العربية السعودية والأولى من نوعها التي يتم إدراجها في سوق الأسهم السعودية ضمن برنامج الخصخصة في إطار رؤية السعودية 2030. وقد تجاوزت نسبة تغطية اكتتاب الأسهم المطروحة لشريحة المؤسسات بأكثر من 68,9 ضعفاً وتلقت عروضاً بقيمة 18,4 مليار دولار أمريكي؛ بينما تجاوزت نسبة تغطية الاكتتاب لشريحة الأفراد 9,96 ضعفاً.

أديس القابضة – طرح عام أولي

قامت جي آي بي كابيتال بدور مدير سجل الاكتتاب المشترك ومتعهد التغطية المشترك للطرح العام الأولي الناجح لشركة أديس بقيمة 1,2 مليار دولار أمريكي، حيث تم طرح 338,7 مليون سهم تمثل 30 في المئة من رأس مال الشركة. وتعد أديس شركة رائدة في مجال توفير خدمات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جذب الاكتتاب العام طلبات شراء بقيمة 78 مليار دولار أمريكي، متجاوزة نسبة تغطية اكتتاب الأسهم المطروحة بنحو 63,7 ضعفاً، ما يمثل أكبر إدراج لهذا العام في المملكة العربية السعودية.

صندوق الاستثمارات العامة – الاستحواذ على أربع شركات إنشاءات

عملت جي آي بي كابيتال كمستشار مالي مشترك لصندوق الاستثمارات العامة في عملية الاستحواذ على حصص في أربع شركات إنشاء رائدة في المملكة العربية السعودية بإجمالي استثمارات تصل إلى 1,3 مليار دولار أمريكي عبر الاكتتاب في أسهم جديدة بهدف زيادة رأس مال كل من شركة نسمة وشركاهم للمقاولات المحدودة، وشركة السيف مهندسون مقاولون، وشركة البواني القابضة، وشركة المباني للمقاولات العامة. حيث سيكون لهذه الصفقة أثر عميق على قطاع الإنشاءات والخدمات في المملكة، وقد حظيت باهتمام كبير من مجتمعات الاستثمار المحلية والدولية ووسائل الإعلام الكبرى.

صندوق الاستثمارات العامة – بيع حصة في شركة غاسكو

قامت جي آي بي كابيتال بدور المستشار المالي لصندوق الاستثمارات العامة فيما يتعلق ببيع حصته الكاملة البالغة 10,92 بالمئة في شركة الغاز والتصنيع الأهلية (غازكو) في صفقة بلغت قيمتها 112 مليون دولار أمريكي، من خلال عملية بيع خاصة، بموجب تنظيم لوائح هيئة السوق المالية المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، لصالح شركة جدوى للاستثمار. وشكلت هذه الصفقة سابقة من نوعها حيث مثلت مساراً بديلاً لتحقيق استراتيجية إعادة تدوير رأس المال الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة.

الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) – الاستحواذ في أهداف متعددة

قامت جي آي بي كابيتال بدور المستشار المالي للشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) بشأن الاستحواذ الكامل على منشأتين تعملان في مجال الرعاية الصحية، وهما شركة جوار للخدمات الطبية ومستشفى الرعاية المزمنة التخصصية الطبي، بقيمة 69 مليون دولار أمريكي. وتهدف عمليتا الاستحواذ إلى المساهمة في تحقيق استراتيجية "رعاية" الاستثمارية للتوسع في قطاع خدمات الرعاية الصحية والاستفادة من فرص النمو المتاحة في السوق.

بنك الخليج الدولي – السعودية – إصدار الصكوك

قامت جي آي بي كابيتال بدور المدير الحصري لبرنامج إصدار الصكوك من الشريحة الثانية الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية. وتوضح هذه الصفقة البالغ قيمتها 400 مليون دولار أمريكي قدرة شركة جي آي بي كابيتال على الوصول إلى قاعدة واسعة من المستثمرين وتقديم المشورة للمصدرين لمساعدتهم في التعامل مع ظروف السوق الصعبة.

إصدار الصكوك والسندات

صندوق الاستثمارات العامة – إصدار السندات الخضراء

عُينت جي آي بي كابيتال مديراً لسجل الاكتتاب المشترك لسندات خضراء ثلاثية الشريحة بقيمة 5,5 مليار دولار أمريكي في فبراير 2023م. وأثبتت جي آي بي كابيتال قدرته على تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية لصندوق الاستثمارات العامة من أجل إغلاق ناجح من خلال قدرتها على تأمين طلبات بإجمالي 7,9 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية. وكانت جي آي بي كابيتال البنك السعودي الوحيد في هذه الصفقة.

شركة روابي القابضة – إصدار الصكوك

عملت جي آي بي كابيتال كمدير الإصدار الرئيسي المشترك ومدير سجل الاكتتاب لإصدار صكوك بقيمة 233 مليون دولار أمريكي لصالح شركة روابي القابضة المسعرة في فبراير 2023. ويعد هذا الإصدار أكبر إصدار صكوك للشركة على الإطلاق منذ إنشاء برنامج الصكوك الأول في عام 2020، على الرغم من ظروف السوق الصعبة والمتقلبة. كما تم تكليف جي آي بي كابيتال مرة أخرى من قبل شركة روابي القابضة لإصدار صكوك ثانية ثلاثية الشريحة بقيمة 123 مليون دولار أمريكي المسعرة في نوفمبر 2023.

حكومة الشارقة – إصدار سندات استدامة

قامت جي آي بي كابيتال بدور مدير سجل اكتتاب نشط ومدير إصدار رئيسي لسندات استدامة لصالح إمارة الشارقة (أول إصدار سيادي بموجب معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية خارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي) بقيمة 1,0 مليار دولار أمريكي وفق تسعير طرحها الافتتاحي بنسبة 6,5 في المئة لأجل 9 سنوات وبعائد 6,618 في المئة. كما فازت جي آي بي كابيتال بتفويض ثانٍ للعمل كمدير سجل اكتتاب مشترك نشط ومدير إصدار رئيسي لصكوك بأجل 10 سنوات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي (أطول صكوك تصدرها دولة سيادية في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي). وكانت جي آي بي كابيتال البنك السعودي الوحيد في كلتا الصفقتين.

جرينسيف بايبلاينز – إصدار صكوك وسندات ثلاثية الشريحة

عملت جي آي بي كابيتال كمدير سجل اكتتاب مشترك في صفقة بلغت قيمتها 4,5 مليار دولار أمريكي لصالح شركة جرينسيف بايبلاين. وعينت الشركة من قبل المصدر لدعم عملية التسويق للمستثمرين الرئيسيين من خلال تأمين سجل كبير من الطلبات. وقامت شركة جرينسيف بتسعير صفقة تمويل المشروع ثلاثية الشريحة بموجب أحكام قانون الأوراق المالية Reg S/144A. وتجاوز الاكتتاب القيم المتوقعة بما يزيد عن 20 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 4,4 ضعف الاكتتاب.

الجـــوائـــز

الجـــوائـــز

جوائز الإمارات للريادة في سوق العمل (وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية)

- المنشآت (المنشآت الرائدة التي تطبق أفضل الممارسات لإدارة الموارد البشرية).
- القوى العاملة، فاز بجائزتها الأستاذ علي أحمدي لمساهمته في خدمة قطاع الأعمال والمجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مجلة جلوبال فاينانس

- أكثر بنك أمناً في البحرين

جوائز القمة السعودية السنوية الحادية عشرة للتمويل التجاري ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك لتمويل التجارة في السعودية لعام ٢٠٢٣
- جائزة أفضل بنك لتمويل التجارة في السعودية ٢٠٢٣ حسب اختيار العملاء
- جائزة أفضل بنك في تمويل سلسلة التوريد في السعودية ٢٠٢٣
- جائزة أفضل فريق للمعاملات المصرفية في السعودية ٢٠٢٣

جوائز "ديجيتال بانكر" للابتكار المصرفي العالمي لعام ٢٠٢٣

- جائزة "أفضل بنك لتمويل سلسلة التوريد في البحرين"
- جائزة "أفضل بنك لتمويل سلسلة التوريد في السعودية"
- جائزة "أفضل بنك لتمويل التجارة في البحرين"
- جائزة "أفضل بنك لتمويل التجارة في السعودية"

جوائز خدمات الخزينة المالية من إيميا فاينانس

- أفضل خدمات الدفع في الشرق الأوسط

جوائز "ذا أسيت تريبيل إيه" The Asset Triple A للتمويل الإسلامي ٢٠٢٣

- أفضل قرض مرتبط بالاستدامة، تسهيل إجارة موحد مرتبط بالاستدامة لشركة ألومنيوم البحرين بقيمة ٧١٠ ملايين دولار أمريكي

جوائز المبتكرون ٢٠٢٣ من مجلة جلوبال فاينانس

- أفضل مبادرة لواجهة برمجة التطبيقات API

جوائز مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك

- أفضل عملية مصرفية للعام لقرض الحوكمة البيئية والاجتماعية
- أفضل عملية مالية للمعادن والتعدين للعام
- أفضل عملية مالية لسندات الحوكمة البيئية والاجتماعية للعام

جوائز (إيميا فاينانس) الشرق الأوسط للمصرفية

- أفضل تسهيل تمويل إسلامي (للشركة القابضة للنفط والغاز: منظم رئيسي مفوض ومدير لسجل الاكتتاب)

تقرير الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بالاستدامة التي تشمل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف خدماته ومنتجاته، وحتى بطريقة إدارته لأعماله.

ويؤمن البنك بأن التمويل وسيلة يمكن توجيهها لتعزيز النماء ودعم العملاء في رحلتهم نحو التحول إلى نهج اقتصادي أكثر استدامة.

ولهذا قرر البنك أن يعطي الأولوية في عام ٢٠٢٣ للمجالات الآتية:

- التوسع في الأنشطة المالية المستدامة ودعم العملاء في الحلول المتعلقة بالاستدامة.
- دمج الاستدامة في طريقة عمل البنك، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف البيئية وأهداف رفع مستويات تمثيل المرأة في بيئة العمل.
- إعداد التقارير بشفافية عن الأنشطة التجارية وآثارها المتعلقة بالاستدامة.
- الانخراط في مناقشة قضايا الاستدامة ذات الصلة مع صُناع القرار على المستوى الوطني.

ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لسجل بنك الخليج الدولي ومعاييره بشأن الاستدامة في تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٣م الذي سيُنشر قريباً.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية لبنك الخليج الدولي

حرص بنك الخليج الدولي منذ عام ١٩٧٥م على ترسيخ تقليد مشرّف يتمثل في المشاركة الفاعلة في المجتمعات التي يعمل فيها عبر التبرع لها والتعاون معها لمواجهة التحديات. ويعتمد البنك في نهجه للمسؤولية الاجتماعية على تحديد الفئات والمجموعات الاجتماعية، ومن ثم التواصل والتعاون معها لتطوير الأفكار التي تصب في مصلحة المجتمع لهدف تحقيق أثر إيجابي طويل الأمد عبر مختلف المبادرات الخيرية والإنسانية والتطوعية.

ويلتزم البنك في أنشطته للمسؤولية الاجتماعية بتوفير فرص قيّمة لموظفيه للتطوع بوقتهم من أجل مساعدة الآخرين في مجتمعهم، كما يشجعهم بشكل جاد على التطوع ويساعدهم نظامياً على القيام بذلك.

وتنشط برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، كما يتضح فيما يلي:

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
جمعية أكنان الخيرية	قدم بنك الخليج الدولي - السعودية الدعم لهذه الجمعية الخيرية للإسكان، والتي تساعد الأسر على تحسين نوعية مساكنهم.
تـراحـم	تبرع بنك الخليج الدولي لجمعية تراحم لمواصلة دعم مجتمع المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.
مجموعة عمل الإمارات للبيئة	شارك بنك الخليج الدولي في الإمارات العربية المتحدة وتبرع لمبادرة التشجير التي قامت بها مجموعة عمل الإمارات للبيئة وحملتها المحلية للنظافة.
بنك الطعام	قام متطوعو بنك الخليج الدولي بإعداد ٢٥٠ سلة غذائية مشاركةً منهم في برنامج السلال الرمضانية مع جمعية بنك الطعام السعودي الخيرية في الدمام.
الجمعية البحرينية لمتلازمة داون	دعم بنك الخليج الدولي جمعية البحرين لمتلازمة داون على مدى السنوات الماضية. وفي عام ٢٠٢٣، قدم البنك تبرعاً إضافياً لتحسين نوعية حياة طلاب الجمعية عن طريق تزويدهم بالتقنيات اللازمة لتعليمهم ودعم اندماجهم اجتماعياً.
جمعية الأطفال ذوي الإعاقة	دعم بنك الخليج الدولي برنامج "مبادرتي" الذي أطلقته جمعية الأطفال ذوي الإعاقة في السعودية لعقد ٧٠٠ دورة تعليمية يتلقى فيها الأطفال ذوو الإعاقة برنامجاً تعليمياً وفقاً لأعمارهم وقدراتهم الخاصة. وتحفز جلسات إعادة التأهيل مهارات الأطفال اللغوية والمعرفية والاجتماعية والحركية باستخدام مجموعة من الأدوات التي تناسب قدرات كل منهم على حدة.
إثــراء	يعد تعاون البنك مع "إثراء" جزءاً من استراتيجيته الرئيسية لتعميق مشاركته ووجوده المجتمعي في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. لذا فقد عقد البنك شراكةً في عام ٢٠٢٣ مع "إثراء" من خلال رعاية أحد أكبر برامجها، وهو "موسم تنوين الإبداعي" الذي يشتمل على مجموعة من الأنشطة لتعزيز تنمية الشباب، من خلال دعم البرامج والمبادرات الإبداعية والمستدامة المتعلقة بتنمية المواهب والخبرات بين الثقافات.
جمعية آفاق خضراء البيئية	في إطار أجندته للاستدامة، شارك بنك الخليج الدولي- السعودية مع جمعية أصدقاء البيئة في المنطقة الشرقية وجمعية آفاق خضراء البيئية في الرياض، ودعم مبادراتهم لزراعة الأشجار في المناطق التي تحتاج إلى إعادة تشجير في الخبر والرياض.

تقرير المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي: (تتمة)

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
حسن الجوار	تبرع بنك الخليج الدولي لجمعية حسن الجوار، وهي مؤسسة خيرية مسجلة ومعتمدة في البحرين، لمساعدة النساء اللواتي يحتجن إلى الدعم المالي والتدريب والتطوير.
جمعية حفظ النعمة	أعد متطوعو بنك الخليج الدولي ٢٦٠ سلة رمضانية لدعم الأسر في البحرين وذلك بالتعاون مع جمعية حفظ النعمة (بنك الطعام البحريني).
المجلس الأعلى للبيئة	يعمل المجلس الأعلى للبيئة على الحفاظ على مستنقعات المانغروف وغيرها من البيئات الطبيعية الأخرى المعرضة للخطر. وقد شارك موظفو بنك الخليج الدولي في زراعة أشجار المانغروف دعماً منهم لجهود إعادة تأهيل المناطق الساحلية المهمة.
جمعية كسوة البحرين	يدعم بنك الخليج الدولي جمعية كسوة البحرين للمساهمة في خفض مخلفات الملابس وإعادة تدوير الزائد منها.
مركز البحرين لإنقاذ الحيوانات وجمعية البحرين للرفق بالحيوان	زار موظفو بنك الخليج الدولي المركز والجمعية وقدموا الطعام والتبرعات للكلاب والقطط التي تخلى عنها أصحابها.
دار يوكو لرعاية الوالدين	زار بنك الخليج الدولي مركز دار يوكو لرعاية الوالدين وشارك في الألعاب والأنشطة لمشاركة المسنين المقيمين في المركز والترويح عنهم.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في المملكة المتحدة

تعد مبادرة العمل التطوعي لبنك الخليج الدولي- المملكة المتحدة عملاً مؤسسياً راسخاً يمكّن موظفي البنك من المشاركة في أنشطة العمل التطوعي بصفتهم الشخصية أو بصفتهم ممثلين للبنك خلال ساعات العمل الرسمية. ويسعى البنك من خلال هذه المبادرة الاجتماعية إلى جعل العمل التطوعي جذاباً ومتاحاً للجميع. ووفقاً لهذه المبادرة، يحق لكل زميل في المملكة المتحدة الحصول على يومين كاملين خلال السنة للقيام بعمل تطوعي.

كما يشجع البنك فرق العمل والإدارات على تضمين الأنشطة التطوعية في جدول أعمال فريقهم خارج الموقع. وعلى سبيل المثال، قام فريق تقنية المعلومات بالبنك بالتطوع مرتين في عام ٢٠٢٣ في مشروع كتاب الأطفال، بالشراكة مع جمعية HandsON. ويعمل مشروع كتاب الأطفال مع المدارس على إعادة توزيع الكتب الجديدة والمستعملة على الأطفال وأسرهم، لجعل امتلاك الكتب متاحاً لجميع الأطفال والشباب.

وعلاوةً على تشجيع العطاء التطوعي وتسهيله، أطلق بنك الخليج الدولي- المملكة المتحدة خطة تشجع على التبرع بنفس المبالغ التي يجمعها الموظفون للجمعيات الخيرية التي يختارونها. ومن بين المستفيدين من هذه التبرعات في عام ٢٠٢٣:

- Wrapup London: هي مؤسسة خيرية توفر ملابس دافئة للأشخاص الذين لا يجدون ما يكفي من الملابس في الشتاء، مثل المشردين وعابري السبيل واللاجئين.
- Good Food Matters: وهي مؤسسة خيرية تعمل مع الأطفال المحرومين.
- Time4trees: جمعية خيرية بيئية ساعدها فريق بنك الخليج الدولي في المملكة المتحدة على زراعة أكثر من ٢٥٠ شجرة في عام ٢٠٢٣.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في الولايات المتحدة

أطلق بنك الخليج الدولي برنامجاً لمطابقة التبرعات في الولايات المتحدة، ويدعم التطوع مع MIRA USA وهي منظمة غير ربحية تشجع على دمج اللاجئين اجتماعياً ومدنياً في المجتمع الذي يعيشون فيه بالولايات المتحدة.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢٣

حافظ الاقتصاد العالمي على مرونته في عام ٢٠٢٣م على الرغم من انتشار الضغوط الجيوسياسة، وعدم الاتساق بين العرض والطلب، وارتفاع التضخم، والتشديد غير المسبوق الذي طبقته البنوك المركزية على سياساتها طوال العام. وعلى الرغم من استمرار هذه الاتجاهات، إلا أن تأثيرها بدأ في التراجع على بعض الأصعدة. فمثلاً، بدأت سلاسل التوريد في العودة إلى طبيعتها، وأدى الاعتدال في الطلب إلى تخفيف الضغوط التي فرضها ارتفاع التكاليف مقارنةً بالعامين الماضيين.

ومع ذلك، ظلت حالة الغموض مرتفعة حيث استمرت العوامل الجيوسياسية في إلقاء ظلالها على جميع المخاطر، وأصبحت الاضطرابات هي الوضع المعتاد الجديد. وكان هذا سائداً بشكل خاص في الأسواق المالية، حيث تأرجحت الأصول الخطرة بفعل توقعات تخفيف السياسة النقدية. وفي أسواق الدخل الثابت، ارتفعت العائدات طويلة الأجل وتراجعت بسبب تصورات المستثمرين المتعلقة بإجراءات السياسة المستقبلية. وبعد أن وصلت عائدات السندات إلى مستويات عالية لم تشهدها منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، بدأت في الانخفاض بسرعة نحو نهاية عام ٢٠٢٣م. وظلت التطورات في الأسواق المالية، وكذلك أسعار الصرف وتدفقات رأس المال في اقتصادات الأسواق الناشئة، مترابطة بشكل وثيق مع اتجاه الشعور السائد بشأن أسواق السندات.

وتمثلت الأحداث الرئيسية التي عززت الظروف المحفوفة بالمخاطر في العام الماضي في الضغوط الحادة التي انبثقت في وقت واحد في أجزاء من القطاع المصرفي في كل من الولايات المتحدة وسويسرا. وكانت الاضطرابات التي بدأت في الربع الأول من العام الماضي هي أكبر ضغوط يشهدها النظام المصرفي منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. وقد أدى انهيار العديد من البنوك في الولايات المتحدة وإنقاذ أحد أكبر البنوك في سويسرا إلى خلق أزمة ثقة واسعة النطاق لفترة وجيزة بشأن مرونة النظام المصرفي العالمي عبر ولايات قضائية متعددة في عصر يمتاز بارتفاع سريع في أسعار الفائدة. ولحسن الحظ، أدت الاستجابة عالية المستوى والإجراءات الحاسمة من جانب الحكومات والبنوك المركزية في المناطق المتضررة إلى احتواء الاضطراب ونزع فتيل التوتر على جناح السرعة.

ومع ذلك، ما تزال المخاطر تتجه نحو الانخفاض بالتدريج، وسط مخاوف مستمرة من انتقال ارتفاع أسعار الفائدة. فخلال العام، بدأ التضخم في الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة على حد سواء، على الرغم من أن التضخم الأساسي ظل مرتفعاً. وأثار قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، جدلاً حول وتيرة تخفيضات أسعار الفائدة المقبلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من توقعات السوق المتفائلة بشأن التخفيف، ظلت السياسة النقدية في وضع «التثبيت المؤقت ولكن أعلى لفترة أطول».

وانتهى العام بمفاجأة كبرى تمثلت في ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وغياب الركود الذي طال انتظاره، وخاصة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، تشير المؤشرات العالمية إلى أن الشعور السائد لدى الأعمال هو أن الاقتصادات المتقدمة بدأت تفقد بعض الزخم منذ النصف الثاني من العام. ويرجع ذلك على الأرجح إلى التأثير المتراكم لرفع أسعار الفائدة وتناقص دعم برامج التحفيز المالي المرتبطة بفيروس كورونا، وضعف توقعات النمو في الصين. وبالمقارنة، حققت اقتصادات الأسواق الناشئة في الجزء الأول من العام استفادة أفضل من الطلب العالمي القوي والارتفاع النسبي في أسعار السلع الأساسية. واستفادت بعض البلدان أيضاً من التغيرات في سلاسل التوريد العالمية، حيث قامت العديد من الشركات بتوسيع سلاسل التوريد لتعزيز قدرتها على الصمود.

مع دخولنا عام ٢٠٢٤، أصبحت الظروف الاقتصادية العالمية أكثر إيجابية في خضم توقعات بإجراءات تخفيف وشيكة للسياسات النقدية للبنوك المركزية وسط اتجاهات انكماشية. ومع ذلك، ومع ظهور مشكلات جديدة، تظل التوقعات لعام ٢٠٢٤م عرضة لموجات من الاضطرابات. ومن المتوقع أن تظل الظروف العالمية العامة في حالة عدم استقرار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والنزاع في الشرق الأوسط، والتوترات المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، وتغير أنماط التجارة والاستثمار عبر الحدود، والعدد غير المسبوق من الانتخابات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

النمو الاقتصادي العالمي

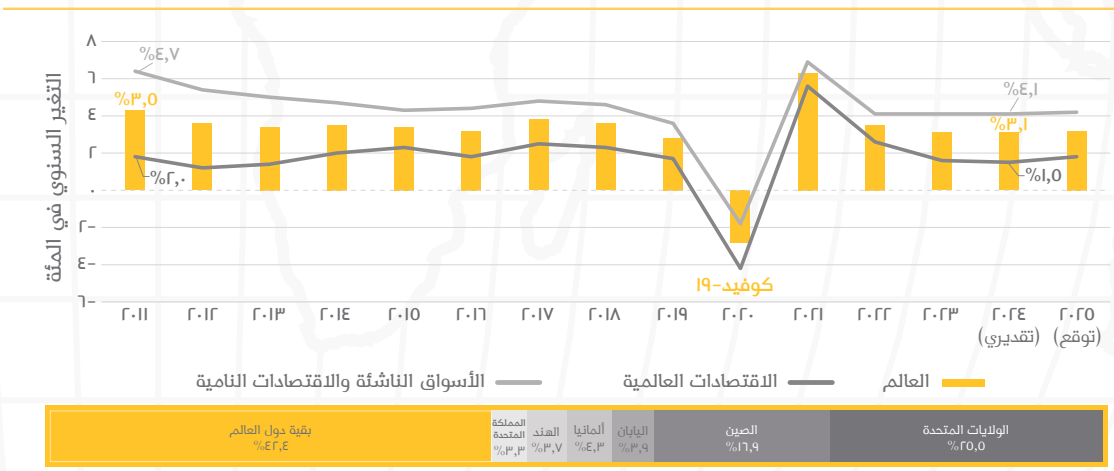

الناتج المحلي الإجمالي العالمي ١٠٩,٧ تريليون دولار أمريكي (٢٠٢٤*)

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – يناير ٢٠٢٤

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

نظرة مستقبلية

ما يزال زخم النمو والتوقعات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي إيجابياً على المدى القريب. ومن المرجح أن تظل أسعار النفط عند مستويات داعمة، ما يسمح للسياسات الاقتصادية الإقليمية بأن تظل موجهة بقوة نحو التنويع وفصل التنمية والنمو عن النفط. ومن المتوقع أن يستمر الالتزام الحكومي الواضح والفوائض المالية المتراكمة في إفساح المجال للإنفاق الرأسمالي بقيادة صناديق الثروة السيادية بدلاً من السحب من الميزانيات المالية. وستتواصل الجهود أيضاً لتسريع إدراج الاستدامة في مقدمة خطط التنمية بما في ذلك الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وخفض مستويات استهلاك الطاقة وكثافة الكربون، وتعزيز دور التمويل المستدام..

محركات النمو على المدى القصير

- تحسين بيئة الاقتصاد الكلي مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- نمو ديناميكي وآفاق توسع في القطاع غير النفطي.
- تسارع وتيرة تراجع التضخم وتراجع مخاطر الركود العالمي.
- توقعات بالتوجه نحو خفض أسعار الفائدة.
- تحسن الزخم الاقتصادي في الصين.
- تحسين آفاق النمو العالمي يقلل المخاطر في الأسواق الناشئة.
- البيانات ونماذج الأعمال الموجهة نحو المستهلك.

محركات النمو على المدى الطويل

- توجه دول منطقة الشرق الأوسط المتزايد نحو آسيا.
- برامج الرعاية الصحية والتقنية الصحية والأمن الغذائي.
- استمرار عنصري الابتكار والتحول الرقمي ضمن الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي.
- التقريب بين دعم سلاسل التوريد وإعادة تشكيلها.
- الاهتمام العالمي الكبير بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- اتجاهات عالمية كبرى في مجالات الطاقة النظيفة، والنقل، والاتصال، والاستهلاك المستدام، والهندسة الحيوية، وتقنيات الفضاء. وستوفر هذه الاتجاهات الكثير من الفرص في المستقبل.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أداءً ممتازاً مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤاً في عام ٢٠٢٣م نتيجة انخفاض إنتاج النفط تماشياً مع قرارات تحالف أوبك+ بتقييد الإنتاج.

ومع ذلك، أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نشاطاً قوياً في القطاعات غير النفطية مدفوعاً بالميزانيات العمومية السيادية القوية، ومخازن السيولة، وجهود تنويع الاقتصاد. وقد أدى ارتفاع النشاط السياحي وإشغال الفنادق، والأداء القوي لقطاع النقل وقطاعات الخدمات الأخرى، والأداء القوي لمؤشرات مديري المشتريات، لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، إلى تعزيز النمو في هذا القطاع، دون انقطاع منذ نهاية عمليات الإغلاق ذات الصلة بالجائحة.

وحافظت البنوك الإقليمية على مكانتها القوية وتجاوز أداء معظم القطاعات الاقتصادية مستوياته المعهودة على خلفية سياسات الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي. وقد أدى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي العام إلى تشجيع البيئة التشغيلية ودعم الطلب القوي على الائتمان في المنطقة. وقد ساهمت جودة الأصول ومستويات الرسملة القوية في دعم البنوك الخليجية، في حين ساهمت أسعار الفائدة المرتفعة في تعزيز الهوامش والربحية الإجمالية خلال العام.

لقد كان السعي إلى تحقيق التحول الاقتصادي القوة الدافعة الرئيسية للسياسات التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المرجح أن يستمر دعم هذه السياسات في المستقبل. وفي إطار خطط اقتصادية طويلة الأجل، تسعى دول الخليج إلى تحقيق أهداف محددة لتنويع اقتصاداتها، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز الطاقة المتجددة. وتحتل استثمارات المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث المساهمة في تسريع النمو في قطاعي السياحة والترفيه، إلى جانب تطوير بنية تحتية ضخمة ومشاريع عملاقة مثل نيوم. كما قفزت استثمارات القطاع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما في قطاع العقارات، بينما تتصدر الدولة المنطقة في استثمارات الطاقة الشمسية. كما شرعت قطر في توسيع حقل الشمال، مع خطة تطوير طويلة المدى لرفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة ٦٤ بالمئة.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

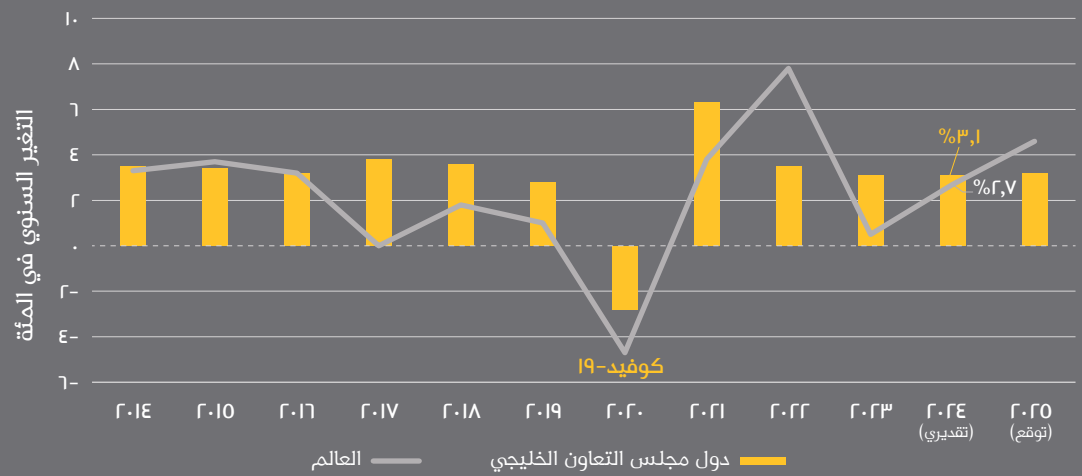

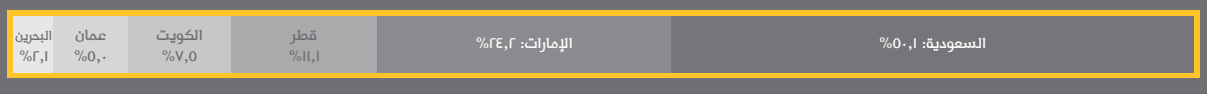

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢,٢١٩ مليار دولار أمريكي (٢٠٢٤*)

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – يناير ٢٠٢٤

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

أسعار النفط

أسعار النفط التعادلية في الموازنات الحكومية

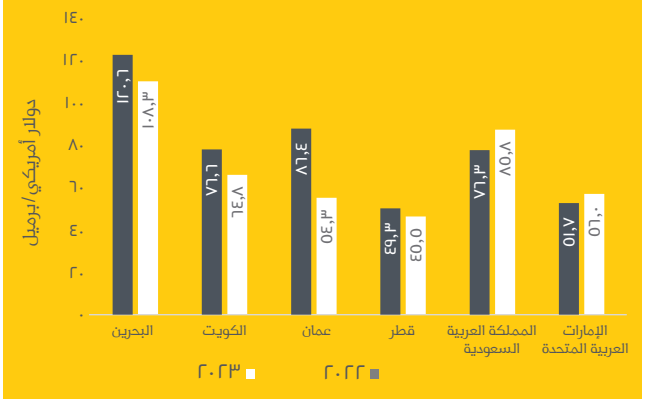

ميزان الصادرات والحسابات الجارية

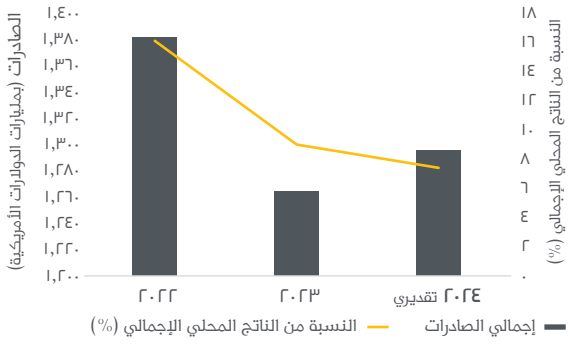

الرساميل في الأسواق المالية

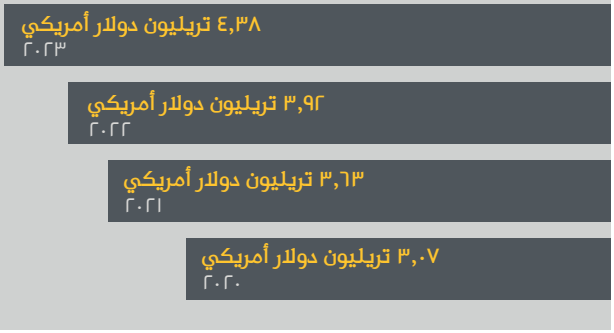

إجمالي الدَّين العام

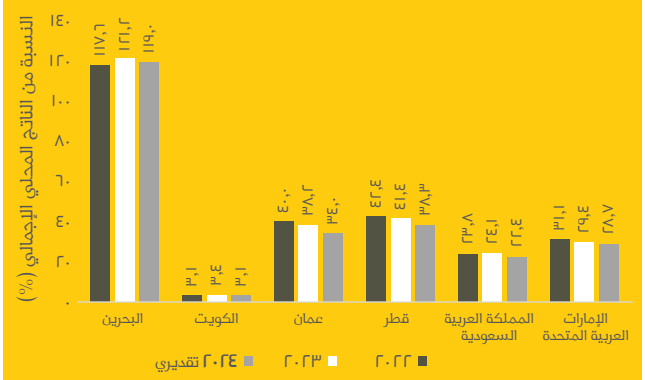

احتياطيات النقد الأجنبي

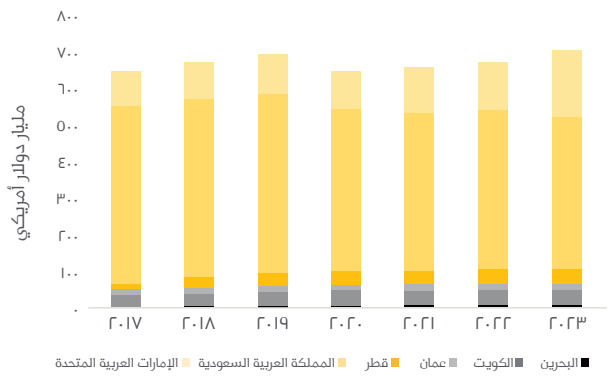

المصدر: صندوق النقد الدولي وبلومبيرغ

GiB
meem
#العبتنا_التميز
SULTAN
AL NASSR
FOOTBALL CLUB
مدى
mada
VISA
Platinum
5640
المحتويات
نفخر برعاية نادي النصر السعودي

استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢٣

استفاد بنك الخليج الدولي من زخم الأداء القوي المستدام في عام ٢٠٢٣م، وأثبت التزامه بزيادة عوائد المساهمين وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

لقد تمكن بنك الخليج الدولي على مدى سنوات من تحقيق ربحية أعلى وذلك بفضل اعتماده على نموذج أعمال يركز على تحسين العائد على الأصول مع الاستخدام الواعي لرأس المال وتقليل الاعتماد على صافي دخل الفوائد، وهو ما يؤكد نهجه الاستراتيجي السليم الذي أدى إلى تحقيق عوائد مضاعَفة وزيادة ثروة المساهمين.

ارتفع إجمالي الدخل السنوي إلى ٧٠٨,٣ مليون دولار أمريكي من ٥٢١,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢م، نتيجة لزيادة وتنوع الإيرادات وهي إحدى المبادرات الرئيسية للبنك. وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٣٩٧,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٣٤٦,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما أدى إلى تحقيق صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب بلغ ٣١٠,٨ مليون دولار أمريكي، أعلى بمقدار من ١٧٥,٣ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٢م.

كما سُجّل البنك صافي مخصصات قدرها ١١٢,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م، مقابل ٧١,٦ مليون دولار أمريكي في العام الذي سبقه، ما يشير إلى النهج الحكيم لإدارة المخاطر.

وعليه، فقد سجل بنك الخليج الدولي صافي أرباح بلغت ١٦٩,٤ مليون دولار أمريكي خلال العام، بزيادة قدرها ٧٦ بالمئة مقارنة بـ ٩٦,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢م.

ونمت الميزانية العمومية للبنك بنسبة ٤٤ بالمئة لتصل إلى ٤٧,١ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٣م مقارنة بـ ٣٢,٦ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع ودائع العملاء بنسبة ٥٧ بالمئة، والتي تأثرت بشكل ملحوظ ببنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، الشركة التابعة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، الذي يعتمد نهج الاستثمار المدفوع بالمسؤولية، وزيادة بنسبة ١٨ بالمئة في محفظة القروض. وتتألف الأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ قيمتها ٦,٧١٦,٢ مليون دولار أمريكي بالأساس من سندات دين سائلة وذات تصنيف ائتماني عالي صادرة عن حكومات إقليمية ومؤسسات مالية كبرى. وشكلت الأصول السائلة البالغة ٢٤,٨٢٧,٨ مليون دولار أمريكي ٥٣ بالمئة من إجمالي الأصول، في حين شكلت القروض والسلفيات البالغة ١٣,٦٢٤,٦ مليون دولار أمريكي ٢٩ بالمئة من إجمالي الأصول.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور الدخل الإجمالي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

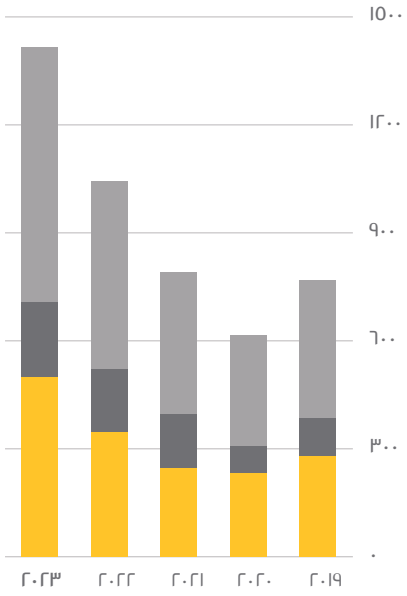

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
صافي دخل الفوائد	٢٨٠,٤	٢٣٢,٨	٢٤٦,١	٣٤٥,٨	**٤٩٨,٥**
الدخل من غير الفوائد	١٠٤,٣	٧٤,٩	١٤٨,٦	١٧٦	**٢٠٩,٧**
الدخل الإجمالي	٣٨٤,٧	٣٠٧,٧	٣٩٤,٧	٥٢١,٨	**٧٠٨,٣**

النسب المالية الرئيسة للمجموعة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
نسبة كفاءة رأس المال	**%١٨,٩٤**	%١٧,٣٠	%١٦,١٠	%١٧,٢٠
صافي نسبة التمويل المستقر	**%١٤٢,٩٧**	%١٦١,٥٠	%١٤٦,٢٠	%١٥٦,٠٠
نسبة تغطية السيولة	**%١٣٧,٧٧**	%٢٩٩,٣٠	%١٧٦,٣٠	%١٥٥,٢٠
نسبة القروض إلى الودائع [١]	**%٣٣,٦١**	%٤٢,٨٠	%٤٤,٧٠	%٤٢,٨٠
نسبة القروض المتعثرة	**%١,٧٧**	%١,٦٠	%٢,٥٠	%٣,٤٠
نسبة تغطية المخصصات	**%١٥٧**	%١٦١	%١١٣	%٩٣

[١] تشمل الودائع التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد لعام ٢٠٢٣م إلى ٤٩٨,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٣٤٥,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٤٤ بالمئة، نتيجة للإدارة الفعالة للميزانية العمومية، واتساع هوامش الميزانية العمومية، وظروف أسعار الفائدة المواتية.

وبلغ دخل الفوائد من القروض والسلفيات ٩٢٦,١ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٩٦ بالمئة عن العام السابق، وبلغ دخل الفوائد من الأوراق المالية الاستثمارية ٣٣٤,٦ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ١٤٠ بالمئة عن العام السابق، في حين بلغ دخل الفوائد من الودائع والأصول السائلة الأخرى ٩٣٨,٢ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٠٨ بالمئة عن العام السابق.

وبلغ إجمالي نمو الميزانية العمومية ٤٤ بالمئة مع زيادة في هوامش الميزانية العمومية بمقدار ٢٧ نقطة أساس (١,٣ بالمئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م).

ونتيجة لذلك، ارتفع صافي دخل الفوائد للبنك بمقدار ١٥٢,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٤ بالمئة.

أما بالنظر إلى صافي دخل الفوائد حسب كل قطاع من قطاعات الأعمال، فقد زاد صافي دخل الفوائد من الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات إلى ٢٦٨,٣ مليون دولار أمريكي هذا العام، مقارنة بـ ٢٠٩,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وهو ما يمثل ٥٤ بالمئة من إجمالي صافي دخل الفوائد للبنك. وبلغ صافي دخل الفوائد لأنشطة الخزينة ١٥٤,٧ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ وقدره ١١٢,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وهو ما يمثل ٣١ بالمئة من إجمالي صافي دخل الفوائد للبنك.

الدخل من غير الفوائد

ارتفع الدخل من غير الفوائد بنسبة ١٩ في المئة ليصل إلى ٢٠٩,٨ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك دخل الرسوم والعمولات ودخل صرف العملات الأجنبية، ودخل التداول، والدخل من مصادر أخرى، وهو ما يعكس استراتيجية البنك لتقليل الاعتماد على صافي دخل الفوائد.

وبلغ دخل الرسوم والعمولات ١٠٣,٢ مليون دولار أمريكي. وكانت العمولات على خطابات الاعتماد والضمان البالغ قيمتها ٤٠,٨ مليون دولار أمريكي المصدر الأكبر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكلت ٣٧ بالمئة من إجمالي دخل الرسوم والعمولات لهذا العام. تم تقديم تحليل لدخل الرسوم والعمولات مع عرض أرقام المقارنة للعام السابق في الإيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.

وبلغت قيمة رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ٣٢,٣ مليون دولار أمريكي، وتمثل ٢٩ بالمئة من إجمالي دخل الرسوم والعمولات.

وسجلت مختلف أنشطة التداول للمجموعة دخلاً قدره ٦٠,٩ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٣م مقارنة بخسارة قدرها ٦,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتم تقديم تحليل لدخل التداول في الإيضاح رقم ٢٥ حول القوائم المالية الموحدة.

ويتكون دخل التداول بشكل أساسي من التغيرات التي تحدث في السوق والمسجلة على الأوراق المالية وحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وخيارات السلع ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعميل.

تم تسجيل دخل وقدره ٣٣,٦ مليون دولار أمريكي من الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في صناديق الأسهم المدارة نتيجة لظروف السوق الإيجابية. وكما هو مبين في تحليل الأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة، فإن أغلب أنشطة التداول للمجموعة تتعلق بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها الشركة التابعة للخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول للمجموعة، وهما "جي آي بي كابيتال" و"بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود".

بلغ الدخل الناتج عن صرف العملات الأجنبية ٣٧,٢ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بشكل هامشي مما كان عليه في عام ٢٠٢٢م، ويشمل ذلك عقود صرف العملات الأجنبية التي بدأها العملاء.

وبلغ الدخل الآخر ٨,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م مقارنة بـ ٤٤,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق. تم تقديم تحليل للدخل الآخر في الإيضاح رقم ٢٧ حول القوائم المالية الموحدة. وبلغت المبالغ المستردة من الأصول المشطوبة سابقاً ٨,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٣٥,٤ مليون دولار أمريكي في العام السابق.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

المصروفات التشغيلية

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٣٩٧,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٣٤٦,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق نتيجة للاستثمار المستهدف في الموارد البشرية والتقنية.

وبلغت مصروفات الموظفين ٢٤٩,٥ مليون دولار أمريكي، والتي تمثل ٦٣ بالمئة من إجمالي المصروفات التشغيلية، وهي أعلى من العام السابق وتعكس استثمار البنك المتركز في تعزيز ثروته البشرية. وانخفضت مصروفات المباني بمقدار ١,١ مليون دولار أمريكي لتصل إلى ١٨,٥ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٣م، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض قيمة إنشاء المباني.

وبلغت المصروفات التشغيلية الأخرى ١٢٩,٥ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدره ٩,٦ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢٢م، مع زيادات تتعلق بالمبادرات الاستراتيجية.

المخصصات

سجلت المجموعة صافي مخصصات بقيمة ١١٢,٠ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٧١,٦ مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما يبرز نهج البنك الحكيم في إدارة المخاطر. وبلغ صافي مخصصات القروض والسلفيات ١٠٨,٤ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٦٦,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢م. وتتألف مخصصات القروض من مخصصات محددة بقيمة ٦٣,٤ مليون دولار أمريكي (المرحلة الثالثة)، ومخصصات غير محددة بقيمة ٤٥,٠ مليون دولار أمريكي (المرحلتان الأولى والثانية). تم إلغاء مخصصات بقيمة ١,٤ مليون دولار أمريكي للأوراق المالية الاستثمارية للمرحلة الأولى وإلغاء مخصصات بقيمة ٠,٣ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية، وتم تسجيل مخصصات بقيمة ٠,٦ مليون دولار أمريكي للإيداعات على النحو المبين في الإيضاح رقم ٢٨ حول القوائم المالية الموحدة.

قوة المركز المالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,٣٦٨,٦ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، من ضمنه مبلغ وقدره ٢,٣٦٨,٦ مليون دولار أمريكي يعزى إلى مساهمي البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٣,٨٩٣,٢ مليون دولار أمريكي، وإجمالي حالات تعرض مرجحة للمخاطر قدره ٢٠,٥٥٦,٣ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ نسبة الأصول المعرضة للمخاطر المحتسبة وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين ١٨,٩ بالمئة، في حين بلغ نسبة رأس المال فئة (١) ١٦,١ بالمئة، وهي نسب عالية مقارنة بالنسب الدولية وأعلى من الحدود التنظيمية التي وضعها مصرف البحرين المركزي. ويشكل رأس المال فئة (١) ٨٥ بالمئة من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، يتم تضمين الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قاعدة رأس المال التنظيمي.

وتشمل نسبة كفاءة رأس المال المخاطر على حالات الانكشاف المرجحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وتطبق المجموعة النهج الموحد للتعامل مع مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

يقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاءة رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي تفاصيل إضافية حول كفاية راس المال وإطار عمل إدارة رأس المال للمجموعة. تم عرض سياسات المجموعة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٣١,٥ حول القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى والسوق، وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

مكونات الدخل الإجمالي
(%)

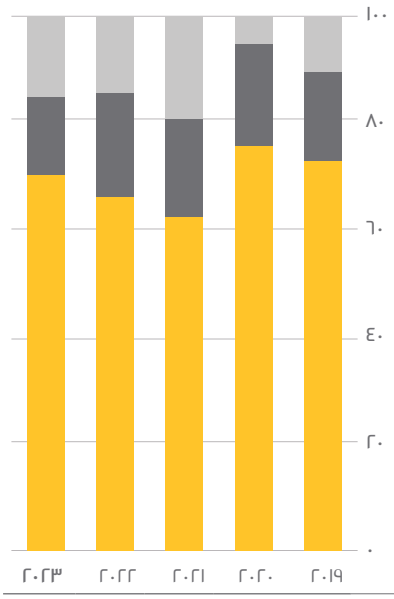

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
صافي دخل الفوائد	٧٢,٩	٧٥,٧	٦٢,٤	٦٦,٣	**٧٠,٤**
الدخل من العمولات والرسوم	١٦,٨	١٩,٢	١٨,٤	١٩,٤	**١٤,٦**
الدخل من صرف العملات الأجنبية والتداول ومصادر أخرى	١٠,٣	٥,٢	١٩,٣	١٤,٣	**١٥,٠**
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**١٠٠,٠**

تطور المصروفات
(بملايين الدولارات الأمريكية)

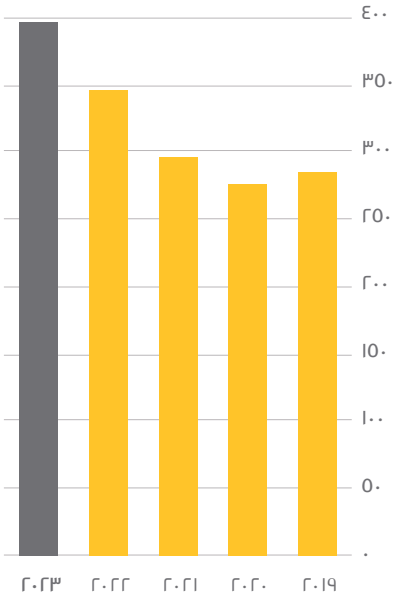

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
المصروفات التشغيلية	٢٨٥,٩	٢٧٦,٩	٢٩٦,٧	٣٤٦,٥	**٣٩٧,٥**

استعراض الوضع المالي (تتمة)

معدل كفاءة رأس المال
(%)

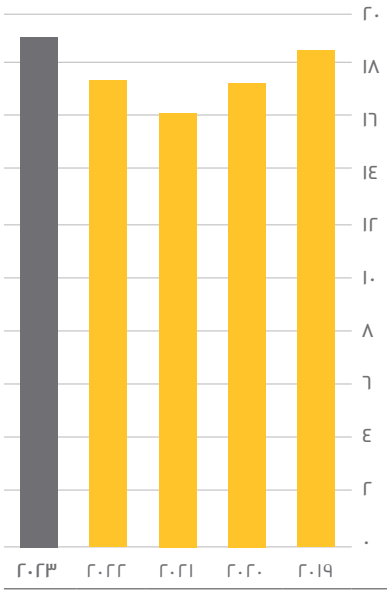

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
معدل كفاءة رأس المال	١٨,٤	١٧,٢	١٦,١	١٧,٣	**١٨,٩**

مزيج الأصول وفق الفئة
(%)

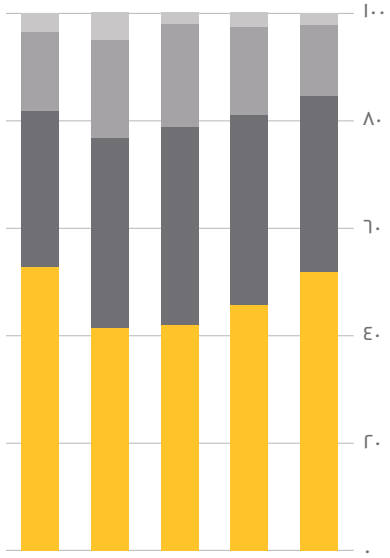

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
● الودائع والأصول السائلة	٥١,٨	٤٥,٦	٤١,٩	٤١,٤	**٥٢,٧**
● القروض والسلفيات	٣٢,٧	٣٥,٤	٣٦,٧	٣٥,٢	**٢٨,٩**
● الأوراق المالية	١٣,١	١٦,٢	١٩,٢	١٨,٣	**١٤,٨**
● أخرى	٢,٤	٢,٨	٢,٣	٥,١	**٣,٥**
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**١٠٠**

جودة الأصول

تم توضيح التوزيع الجغرافي للأصول المعرضة للمخاطر في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وتم تحديد بيان المخاطر الائتمانية للأصول المالية، استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب)، مما يشير إلى أن نسبة ٨٣,٧ بالمئة من جميع الأصول المالية، التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض والبنود المحتملة المتعلقة بالائتمان، تم تصنيفها بدرجة -٤ أو أعلى، أي بما يعادل تصنيف الدرجة الاستثمارية أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول في الإيضاح رقم ٤١,٧ حول القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، لم يكن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية المدرجة داخل وخارج الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مختلفة بشكل جوهري عن قيمها المدرجة.

وفي نهاية عام ٢٠٢٣م، شكلت الأصول السائلة البالغة ٢٤,٨٢٧,٨ مليون دولار أمريكي ٥٣ بالمئة من إجمالي الأصول، في حين شكلت القروض والسلفيات البالغة ١٣,٦٢٤,٦ مليون دولار أمريكي ٢٩ بالمئة، وشكلت الأوراق المالية الاستثمارية البالغة ٦,٧١٦,٢ مليون دولار أمريكي ١٤ بالمئة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٦,٧١٦,٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وتُمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة، وبناء على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة بدرجة استثمارية، صادرة من مؤسسات مالية دولية وإقليمية رئيسة وكيانات ذات صلة بالحكومات.

وتتكون محفظة الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة من سندات دين عالية الجودة محتفظ بها في محافظ مختلفة في كل كيان من كياناتها. وتتكون إلى حدٍ كبير من أوراق مالية ذات أسعار فائدة متغيرة أو ثابتة يتم تبادلها لتحقيق هوامش ثابتة على أسعار الفائدة القياسية وسندات الخزينة. وبلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٣,٩١٩,٩ مليون دولار أمريكي، أو شكلت ٥٨,٥ بالمئة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٣م. وتمثل محفظة سندات الدين الأخرى استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في سندات الخزينة قصيرة الأجل ذات أسعار فائدة ثابتة مع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ٢,٧٧٦,٢ مليون دولار أمريكي في نهاية العام، وتضمنت استثمارات في سندات ذات أسعار فائدة ثابتة مرتبطة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأوراق المالية الاستثمارية (تتمة)

وفي نهاية عام ٢٠٢٣م، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ٢٣,٢ مليون دولار أمريكي. وتتألف استثمارات حقوق الملكية بشكل كبير من استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة تبلغ قيمتها ١٦,١ مليون دولار أمريكي وأسهم مدرجة بقيمة ٧,١ مليون دولار أمريكي.

وتم تقديم تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١١ حول القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٦,٠٧١,٢ مليون دولار أمريكي أو ٩٠,٨ بالمئة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٣م على تصنيف بدرجة A-/A3 أو أعلى.

واستناداً إلى تصنيف جهة الإصدار، يمثل مبلغ ١١٠,٢ مليون دولار أمريكي أو ١,٦ بالمئة من سندات الدين أوراق مالية أخرى مصنفة بدرجة استثمارية. كما صُنف ما قيمته ٥١١,٦ مليون دولار أمريكي أو ٧,٦ بالمئة من سندات الدين على أنها أدنى من درجة التصنيف الاستثماري، أي أقل من BBB-/Baa3 وتتألف هذه بشكل رئيسي من سندات دين صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

لم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وتم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى لأغراض وضع المخصصات.

القروض والسلفيات

في نهاية عام ٢٠٢٣م، أعلن البنك عن صافي قروض وسلفيات بقيمة ١٣,٦٢٤,٦ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ١١,٤٩٧,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وارتفع إجمالي القروض والسلفيات بمبلغ ٢,١٩٩,٢ مليون دولار أمريكي عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٢٢م. وتنعكس قوة وجودة محفظة القروض للبنك في تركيزه المستمر على أن يكون انتقائياً في منح القروض الجديدة، حيث يمثل صافي القروض ٩٤,٨ بالمئة من المرحلة الأولى.

وبناء على آجال الاستحقاق التعاقدية في تاريخ الميزانية العمومية، كان من المقرر استحقاق ٥٣ بالمئة من محفظة القروض خلال عام واحد، بينما كان من المقرر استحقاق ٢٧ بالمئة خلال ثلاث سنوات. وشكلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ٨,٨ بالمئة فقط. وترد تفاصيل تصنيف القروض والسلفيات حسب القطاع في الإيضاح رقم ١٢,٣ من القوائم المالية الموحدة، بينما يرد التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ٣٢.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، مثّل التصنيف الصناعي على القطاع المالي الحصة الأكبر من إجمالي محفظة القروض بنسبة ١٨,٢ بالمئة، مقارنة بـ ١٨,٩ بالمئة في نهاية عام ٢٠٢٢م، وتلاه قطاع التجارة والخدمات الذي شكل نسبة ١٧,٤ بالمئة.

تم تحديد بيان مخاطر الائتمان للقروض والسلفيات، وذلك بناءً على التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب)، وحصل ما قيمته ٨,٦٥٥,٩ مليون دولار أمريكي أو ٦٣,٥ بالمئة من إجمالي القروض على تصنيف بدرجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل تصنيف بدرجة الاستثمار. وصُنف ما قيمته ٤١٧,٥ مليون دولار أمريكي أو ٣,١ بالمئة من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها حالات انكشاف من المرحلة الثانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أي أنها حالات انكشاف لقروض شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها. بالإضافة إلى ذلك، بلغت حالات الانكشاف المصنفة من المرحلة الثالثة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما مقداره ٦٧,٤ مليون دولار أمريكي، أو ٠,٥ بالمئة من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة. وتُعرّف حالات انكشاف المرحلة الثالثة بأنها حالات الانكشاف التي تُرصد لها مخصصات بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

درجات تصنيف الأوراق المالية الائتمانية الاستثمارية

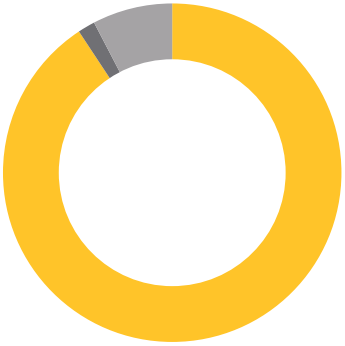

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
AAA إلى Aaa/A- إلى A3	٦,٠٧١,٢	%٩٠,٨
BBB+ إلى Baa1/BBB- إلى Baa3	١١٠,٢	%١,٦
BB+ إلى Ba1/BB- إلى Ba3	٥١١,٦	%٧,٦
	٦,٦٩٣,٠	%١٠٠,٠

أجل استحقاق القروض

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
سنة واحدة	٧,٢٢٥,٥٠	٥٣,٠
سنتان إلى ثلاث	٣,٦٧٥,٨٠	٢٧,٠
أربع إلى خمس سنوات	١,٥٢٣,٧٠	١١,٢
أكثر من خمس سنوات	١,١٩٩,٦	٨,٨
	١٣,٦٢٤,٦	١٠٠

استعراض الوضع المالي (تتمة)

القروض والسلفيات (تتمة)

بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ما قيمته ٣٣٨,٩ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للأطراف الأخرى (المرحلة الثالثة) ١٧٩,٤ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية) ١٥٩,٥ مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي المخصصات ٣٣٨,٩ مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل ١٣٧,٣ بالمئة من إجمالي القيمة الدفترية للقروض المتعثرة. خلال عام ٢٠٢٣م، تم تحويل مبلغ وقدره ٣٦,٥ مليون دولار أمريكي من القروض ذات المخصصات بنسبة ١٠٠ بالمئة إلى السجلات. وقد أدى ذلك إلى استخدام قيمة معادلة من مخصصات المرحلة الثالثة.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. يتم قياس المبلغ القابل للتحصيل على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس سعر الفائدة عند بدء القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية)، تأخذ المجموعة في الاعتبار فقط الضمانات النقدية أو الأسهم المتداولة في البورصة والعقارات، بعد حسم التخفيضات المنطبقة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تُستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض المتعثرة ٢٤٦,٨ مليون دولار أمريكي و ٦٧,٤ مليون دولار أمريكي على التوالي.

تطور قروض الالتزامات متأخرة السداد
(بملايين الدولارات الأمريكية)

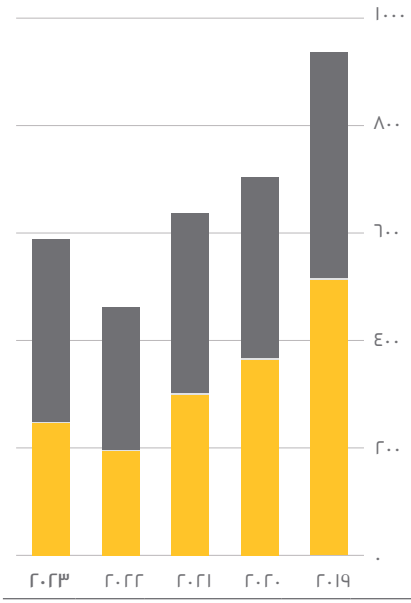

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
إجمالي قروض الالتزامات متأخرة السداد (بملايين الدولارات الأمريكية)	٥١١,٤	٣٦٣,٥	٢٩٨,٤	١٩٣,٩	**٢٤٦,٨**
نسبة إجمالي قروض الالتزامات متأخرة السداد من إجمالي القروض	٥	٣,٤	٢,٥	١,٦	**١,٨**
المخصصات	٤١٩,٦	٣٣٧,٨	٣٣٦,٦	٢٦٦,٧	**٣٣٨,٩**

فئات الأصول الأخرى

تم تقديم تحليلا للنقد والأصول السائلة الأخرى البالغ قيمتها ١٧,٠٠٦,٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٣م في الإيضاح رقم ٧ حول القوائم المالية الموحدة. وتتألف بشكل أساسي من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة.

وبلغ إجمالي الودائع ٧,٠٧٧,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٣م، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع لدى الأطراف الأخرى من البنوك في أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية، ومثلت الودائع ١٥ بالمئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٣م، ودُعمت بما قيمته ٧٤٣,٩ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات لإعادة البيع. وهذه ودائع لدى البنوك مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

تم تقديم تحليل للأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة، والتي بلغت قيمتها ٢٧٠,٨ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وتتألف بشكل رئيسي من استثمارات في الصناديق تديرها شركتان تابعتان للمجموعة، هما "جي آي بي كابيتال" و"بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)".

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٥٣,٧٦٢ مليون دولار أمريكي. وتضمنت جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان. وكما أشير سابقاً، يرد تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٣٠,٨٢٦ مليون دولار أمريكي أو ٥٧,٣ بالمئة من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تمثل الانكشاف على الأطراف الأخرى والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويرد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية في الإيضاح رقم ٣٥ حول القوائم المالية الموحدة، بينما يقدم الإيضاح رقم ٣٦ حول القوائم المالية الموحدة تحليلاً إضافياً للبنود المحتملة المتعلقة بالائتمان وما يقابلها من مخاطر مرجّحة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	٣٠,٨٢٦,٢	٥٧,٣
باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٧٠,٨	٠,٩
أوروبا	٨,٢١٤,٢	١٥,٣
أمريكا الشمالية	١٣,١٦٠,٨	٢٤,٥
آسيا	١,٠٨٩,٦	٢,٠
	٥٣,٧٦١,٦٠	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي للودائع

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٥,٩٥٦,٢٠	٧٣,٣
باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٢٥,٨	١,٢
باقي دول العالم	٩,٠١٩,٨٠	٢٥,٥
	٣٥,٤٠١,٨٠	**١٠٠,٠**

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٣٥,٤٠١,٨ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وبلغت ودائع العملاء ٣٤,٥١٧,٩ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٩٧,٥ بالمئة من إجمالي الودائع. بينما بلغت ودائع البنوك ٨٨٣,٩ مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل ٢,٥ بالمئة.

ويتناول الإيضاح رقم ١٥ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي. وتم الحصول على ما قيمته ٢٥,٩٥٦,٢ مليون دولار أمريكي أو ٧٣,٣ بالمئة من إجمالي الودائع من الأطراف الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي تم الحصول عليها من دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالأخص أوروبا، فقد بلغت قيمتها ٩,٤٤٥,٦ مليون دولار أمريكي أو ٢٦,٧ بالمئة من إجمالي الودائع وترتبط بشكل أساسي بنشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) والذي يعتبر بمثابة ميزانية عمومية مدفوعة بالالتزامات حيث تتلقى تمويلاً قصير الأجل يتم إيداعه في الأسواق المالية بين البنوك. وعليه فإن المجموعة عبارة عن مودع صرف للأموال في الأسواق المالية الدولية بين البنوك.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٧٤٣,١ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وتستخدم المجموعة أوراقها المالية الاستثمارية عالية الجودة وذات التصنيف العالي لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافة إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية في إطار خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي لأجل ٦,٠٢٠,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وخلال العام، نجحت شركة تابعة لبنك الخليج الدولي - السعودية في إصدار تسهيلات تمويل ثانوية بموجب برنامج صكوك رأس المال فئة (٢) والذي يقتصر على العملاء المؤسسيين المؤهلين والمستحقة في غضون عشر سنوات، وقابلة للاستدعاء في غضون خمس سنوات. ويمثل التمويل لأجل وحقوق الملكية ما نسبته ١٤٦,٧ بالمئة من القروض المستحقة بعد سنة واحدة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاءة رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي ش.م.ب (المشار إليه فيما يلي بـ "البنك") في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

وعلى مر السنين، اعتمد بنك الخليج الدولي تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات تدريجياً، إذ التزم البنك بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م.

ويعتمد بنك الخليج الدولي حالياً العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، تشمل اعتماد سياسات متكاملة تُعنى بحوكمة الشركات، ولوائح عمل تحدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس؛ كما تم اعتماد لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح) على الموقع الإلكتروني للبنك؛ فضلاً عن إنشاء وحدة مستقلة لإدارة حوكمة الشركات، علاوة على اعتماد إطار عمل المكافآت المتغيرة الذي يمتثل ويتوافق مع ممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

هذا، وفي ضوء إصدار مصرف البحرين المركزي معايير الضوابط عالية المستوى المُحدث ("High-level Controls Module") خلال عام ٢٠٢٣، أجرت وحدات الالتزام والحوكمة تحليلاً للفجوات على مستوى البنك بالتنسيق مع الإدارات المعنية لتقييم تأثير أي قواعد جديدة أو معدلة تم اعتمادها ضمن هذه المعايير. وبناءً على ذلك، تم إخطار مصرف البحرين المركزي بنتائج تحليل الفجوات وخطة معالجتها.

ولمعالجة الفجوات، اعتمدت الإدارة خطة عمل لضمان الالتزام بمتطلبات معايير الضوابط عالية المستوى المُحدثة بحلول تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٣. وتتضمن الخطة تحديث السياسات الحالية ذات الصلة والتفويضات المتعلقة بمجلس الإدارة، وتعيين مسؤول للحوكمة. وقد اعتمد مجلس إدارة بنك الخليج الدولي سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تم تحديثها بما يتماشى مع المعايير المعدلة، حيث قامت الإدارة بتعيين مسؤولين يمكن للموظفين التواصل معهم. كما توفر السياسة الحماية الكافية للموظفين فيما يتعلق بأي بلاغات بحسن نية، ويقوم مجلس إدارة بنك الخليج الدولي بمراجعة السياسة بشكل دوري.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

ويمتلك بنك الخليج الدولي مجموعة من الشركات التابعة التي تشكل المجموعة دولياً (يشار إليها مجتمعة بـ "مجموعة بنك الخليج الدولي"). وعليه، اعتمد مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢١م سياسة حوكمة للشركات التابعة لتحديد إطار الحوكمة التابعة والمبادئ الرئيسة لتعزيز الممارسات السليمة للحوكمة عبر المجموعة. والغرض من هذه السياسة هو إنشاء نظام حوكمة متكامل وشفاف في مجموعة بنك الخليج الدولي لضمان ممارسات الحوكمة السليمة، مع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المجموعة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية المعمول بها لكل شركة تابعة بموجب القوانين والأنظمة في الدول التي تعمل بها تلك الشركات. ولدى كل شركة من الشركات التابعة مجلس إدارة وهيكل إداري يتوافق مع طبيعة أنشطتها وأعمالها.

وتخضع سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وتفويضات اللجان التابعة لها لمراجعة سنوية للتأكد من أنها ما تزال تعكس العمليات الحالية وأفضل الممارسات وأي متطلبات تنظيمية جديدة. وفي فبراير ٢٠٢٣م، وافق مجلس الإدارة على تحديث هذه الوثائق، وفي ضوء صدور وحدة الضوابط عالية المستوى المعدلة، تمت اعتماد تعديلات لاحقة في سبتمبر ٢٠٢٣م.

ويتم نشر سياسات الحوكمة ذات الصلة بالكامل على الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)،وتعكس مجملها متطلبات الحوكمة الواردة في معايير الضوابط عالية المستوى ("High-level Controls Module")من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، المجلد الأول "Volume 1".

وتطبيقاً للمتطلبات المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢٣م.

واعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، كما تؤكد هذه الإجراءات على مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وفي شهر مارس من كل عام، يعد مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العمومية لمساهميه تقريراً حول الحوكمة في البنك استناداً إلى قواعد مصرف البحرين المركزي.

ويُفصح بنك الخليج الدولي في تقريره السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1.3.8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي – المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6.1.1 من الدليل الإرشادي.

ولضمان استمرار البنك في الالتزام بقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تقوم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت سنوياً بمراجعة تقرير حول التزام البنك لقواعد مصرف البحرين المركزي بما في ذلك وحدة الضوابط عالية المستوى وقانون الشركات التجارية في مملكة البحرين.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

اسم المُساهم	نسبة المُلكية
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	%٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	%٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة دولة قطر	%٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	%٠,٤٣٨
جهاز الاستثمار العُماني سلطنة عمان	%٠,٤٣٨
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	%٠,٤٣٨

وحصل بنك الخليج الدولي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣م على موافقة مساهميه في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣م على إعادة هيكلة حقوق ملكية البنك بعد حصوله على موافقات الجهات الرقابية. وتهدف هذه الخطوة إلى دعم استراتيجية النمو التي يتبعها بنك الخليج الدولي والبناء على التقدم والربحية التي تحققت خلال العامين الماضيين.

وقد وافق المساهمون على تسوية رصيد الأرباح المستبقاة السالبة والبالغة ٧٢٩ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل رأس المال والاحتياطيات. وبذلك، قام البنك بتخفيض رأس ماله بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال خفض عدد الأسهم بنسبة ٢٠%، إضافةً إلى استخدام الاحتياطي الاختياري وعلاوة الإصدار بشكل كامل، وخفض الاحتياطي القانوني بمبلغ ٤٢,٤ مليون دولار أمريكي. وبعد إعادة الهيكلة هذه، بقي إجمالي حقوق المساهمين كما هو دون تغيير.

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه. كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية، وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٥٨-٥٩ من التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

بموجب النظام الأساسي للبنك، يجوز أن يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يُمنح كل مساهم يملك ١٠% من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي في عضوية المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذه العضوية واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

وفي نوفمبر ٢٠٢١م عيّن صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦%، تسعة من أعضاء مجلس الإدارة الحالي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م وتنتهي في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤م. وخلال اجتماع الجمعية العامة السنوي الذي عقد في ١ مارس عام ٢٠٢٢م، عيّن المساهمون عضو مجلس إدارة إضافي تنتهي عضويته في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤م.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وأتعابهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام ٢٠٢٣، تألف مجلس الإدارة من ١٠ أعضاء، أربعة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك الرئيس، وخمسة أعضاء مستقلين بمن فيهم نائب الرئيس، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون مجتمعين بخبرات وقدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السير الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحات ٥٢-٥٥ من هذا التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، يتألف مجلس الإدارة من خمسة أعضاء مصنفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء الخمسة كمستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٣٦).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. ويقوم كذلك بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

كما يقوم المجلس أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جداول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وجميع المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقارنةً بالأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

خلال اجتماعات المجلس المنعقدة في عام ٢٠٢٣م، امتنع عضوان عن التصويت على أربع مقترحات ائتمان واستثمار تم طرحها خلال الاجتماعات، نظراً لارتباطهم المهني بالمقترضين. هذا، ولم تطرح على المجلس أية مسائل جوهرية تتعلق بأنشطة وأعمال البنك.

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢٣م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تتمة)

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل - رئيس مجلس الإدارة	٥ (٥)	٤ (٤)				٤ (٤)	٢ (٢)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	٥ (٥)	٣ (٤)				٤ (٤)	٢ (٢)	تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ الدكتور نجم بن عبدالله الزيد - نائب رئيس مجلس الإدارة	٥ (٥)			٣ (٣)	٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	٥ (٥)		٥ (٥)			٣ (٤)	٢ (٢)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	٤ (٥)			١ (٣)				غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	٥ (٥)		٥ (٥)	٣ (٣)		٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٥ (٥)	٤ (٤)	٥ (٥)					غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم	٤ (٥)				٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	٥ (٥)	٤ (٤)			٤ (٤)			غير تنفيذي	غبر مستقل
الأستاذ نزار الساعي	٥ (٥)				٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل

* تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى عدد الاجتماعات التي تم عقدها فعلياً خلال العام.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس صلاحياتها ومسؤولياتها من المجلس. وترد تفاصيل عضوية اللجان وحضورها في الجداول أدناه:

عضوية لجان مجلس الإدارة (١ يناير ٢٠٢٣م - ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
لجنة التدقيق	السيد راجيف كاكار	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
	الأستاذ جمال الكشي	عضو
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية*	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	السيدة كاثرين غاريت كوكس	عضو

*اعتمد مجلس الإدارة تأسيس هذه اللجنة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٣م

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تتمة)

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢٣م

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ٢١ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ١٠ مايو ٢٠٢٣م ٣. ٢٨ يوليو ٢٠٢٣م ٤. ٠٨ نوفمبر ٢٠٢٣م ٥. ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣م
اللجنة التنفيذية	١. ٢١ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ١٠ مايو ٢٠٢٣م ٣. ١٦ أغسطس ٢٠٢٣م ٤. ٠٨ نوفمبر ٢٠٢٣
لجنة التدقيق	١. ١٥ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ٠٨ مايو ٢٠٢٣م ٣. ٢٧ يوليو ٢٠٢٣م ٤. ٠٥ نوفمبر ٢٠٢٣م ٥. ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣م
لجنة الحوكمة، الترشيح والمكافآت	١. ١٩ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ٢٠ مارس ٢٠٢٣م ٣. ١١ ديسمبر ٢٠٢٣م
لجنة سياسات المخاطر	١. ١٩ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ٠٩ مايو ٢٠٢٣م ٣. ١٠ أغسطس ٢٠٢٣م ٤. ٠١ نوفمبر ٢٠٢٣م
لجنة الابتكار	١. ١٥ فبراير ٢٠٢٣م ٢. ٠٩ مايو ٢٠٢٣م ٣. ٢٦ يوليو ٢٠٢٣م ٤. ٠٦ نوفمبر ٢٠٢٣م
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	١. ٠٣ مايو ٢٠٢٣م ٢. ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣م

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الأمور الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك ضمن الحدود الموافق عليها من مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الأمور التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على نحو يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه.

لجنة التدقيق

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على: (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين وقواعد الحوكمة الرشيدة (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم (٥) إجراء عمليات التدقيق المستقلة وعمليات التفتيش التنظيمية (٦) مراجعة سياسات وعمليات الالتزام والتدقيق والمحاسبة وإعداد التقارير المالية في البنك (٧) مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية والالتزام والتأكد من أن الإدارة العليا تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أي نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلي وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المدققون ومسؤول الالتزام ووظائف الرقابة الأخرى.

تتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن المسؤوليات المتعلقة بالبيانات المالية والضوابط الداخلية والتدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية وتقارير الالتزام بالأنظمة والشكاوى/الإبلاغ عن المخالفات. ويخضع رئيس التدقيق للمجموعة ورئيس الالتزام للمجموعة عملياً لإشراف لجنة التدقيق ويتبعان الرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر، التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفاعلية.

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الاطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بجميع المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من رضاها عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على النطاق الجغرافي، والتصنيف الائتماني، والقطاع/التركيز، والقروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمّل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق، بما في ذلك اختبارات التحمل ذات الصلة واختبار خطة طوارئ التمويل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن أية مخاطر أخرى، مثل مخاطر الاحتيال ومخاطر تقنية المعلومات وغيرها.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

الهدف الرئيس لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة على ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب، والمحافظة على الكوادر ذات الكفاءة وتشجيعها، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة للإدارة البنك ومدى توفرها لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٢. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا فرادى ومجتمعين. إخضاع الإدارة العليا لتقييم أداء سنوي وتوثيق مثل هذه التقييمات لتكون تحت إشراف المجلس. الحصول على تعليقات بشأن تقييم الأداء لرئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس وحدة الالتزام ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي ومسؤول الشريعة المعين من قبل لجنة المجلس والمسؤول عن الإشراف على هذه الأدوار.

٣. وضع إجراءات تحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، والتصديق على تعيين هؤلاء المرشحين لشغل هذه المناصب.

٤. وضع خطة للتعاقب في الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق التوازن المناسب في المهارات والخبرات في البنك. تقديم توصيات للمجلس بشأن خطط التعاقب والإحلال المناسبة لحاملي المناصب التنفيذية ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي.

٥. الإشراف على سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالتوظيف والاحتفاظ بالموظفين وقياس الأداء والفصل بين الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٦. المراجعة والإشراف على تنفيذ وتطبيق لائحة القواعد السلوكية الخاصة بالبنك.

شؤون المكافآت:

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

مراجعة سياسات المكافآت لحاملي المناصب التي يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" والمتحملين للمخاطر المادية "Material Risk Takers" والتي يتم اعتمادها من قبل المساهمين وأن تكون متسقة مع القيم المؤسسية وإستراتيجية البنك.

الموافقة على نظام المكافآت والإشراف على تنفيذه ومراجعته للتأكد من أن النظام يعمل على النحو المنشود ويتضمن ضوابط فعالة، بما في ذلك الاختبار الخلفي واختبار الاجهاد لسياسة المكافآت. وينبغي مراجعة النظام بشكل دوري للتأكد من امتثاله للوائح والسياسات الداخلية والإجراءات في البنك. وعلاوة على ذلك، يجب مراجعة نتائج المكافآت وقياسات المخاطر ونتائج المخاطر بشكل دوري للتأكد من اتساقها مع إطار تحمل المخاطر المعتمد "Risk Appetite" من قبل مجلس الإدارة.

الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ الممنوحة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" والمتحملين للمخاطر المادية "Material Risk Takers". وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.

٧. التأكد من توافق المكافآت مع كافة أنواع المخاطر ومن أن نظام المكافآت يأخذ في الاعتبار الموظفين ممن يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يتحملون قدراً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك.

التأكد من أن المكافآت المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي أجور الأشخاص الذين يتحملون المخاطر المادية "Material Risk Takers".

٨. مراجعة نتائج اختبارات التحمل والاختبارات الخلفية قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.

٩. تمحيص الممارسات التي يتم من خلالها سداد المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيتها واحتمالها غير مؤكدين من خلال المؤشرات الرئيسة الكمية والنوعية. ويتعين على اللجنة مناقشة الإيرادات التي لا يمكن تحقيقها أو التي تظل احتمالية تحقيقها غير مؤكدة عند حلول موعد سداد هذه المكافآت.

١٠. التأكد من أنه بالنسبة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي في كل من إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والعمليات، والرقابة المالية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والشؤون القانونية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و الالتزام، يجب أن تمثل المكافآت الثابتة القدر الأكبر من مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة لهؤلاء الموظفين.

١١. التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المتعلق بالمكافآت والمسؤوليات لتقويض آثار مواءمة المخاطر المضمنة في ترتيبات أجورهم.

١٢. التأكد من استناد تقييم أداء ومكافآت الإدارة العليا والموظفين، من بين عوامل أخرى، إلى التزامهم بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة ومتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوارد في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي المنظم للجرائم المالية.

١٣. التأكد من الإفصاح عن المكافآت لمساهمي البنك وفقاً للقسم PD-6.1 وفي التقرير السنوي وفقاً للقسم PD-1.3.8 (وحدة الإفصاح العلني) للمجلد الأول من قواعد مصرف البحرين المركزي (بصيغتها المعدلة من وقت إلى آخر).

شؤون الحوكمة:

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات الحوكمة.

٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بالحوكمة.

٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة حيالها.

٥. الإشراف على النشاطات التدريبية للحوكمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

٦. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل الحوكمة.

٧. تقييم الهيكل القائم للمجلس واللجان وحجمه وتكوينه على أساس سنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الابتكار

هي لجنة أسست لغرض خاص وتقع خارج إطار اللجان المطلوب تشكيلها بموجب المتطلبات الرقابية. تعمل اللجنة على مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال الإشراف على إمكانيات البنك وتوجهه الاستراتيجي فيما يتعلق بمسائل التقنية والابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من المبادرات التقنية. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بمسائل التقنية المالية وأنظمة التقنية المالية والابتكار.

٢. مراجعة الابتكارات والاتجاهات الناشئة في التقنية المالية من أجل التطبيق المحتمل لها في البنك.

٣. الإشراف على قيام الإدارة بمراجعة اختيار وتطوير وتنفيذ المبادرات والحلول المبتكرة بما يتماشى مع الأولويات الإستراتيجية للبنك.

٤. تحديد الفرص التي تخلق قيمة وتُحدث فرقاً للعملاء فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك المقدمة من مختلف وحدات الأعمال.

٥. تعزيز الوعي بالتحديات والفرص التي تتيحها الثورة الرقمية.

لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية التابعة لمجلس الإدارة

هي لجنة أسست لغرض خاص وتقع خارج إطار اللجان المطلوب تشكيلها بموجب المتطلبات الرقابية. تلعب اللجنة دوراً استشارياً في تصميم وتنفيذ استراتيجية الاستدامة والتغييرات المناخية لبنك الخليج الدولي، والتي تشمل القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. تقدم اللجنة المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن تطور الاستراتيجيات وتشجع الإدارة التنفيذية على دمج مخاطر وفرص الاستدامة والتغييرات المناخية بشكل فعال في أنشطة البنك والمجموعة. تختص هذه اللجنة بما يلي:

- مراجعة إطار الاستدامة لبنك الخليج الدولي
- مراجعة إطار التمويل المستدام وتمويل التحول لبنك الخليج الدولي وأطر وسياسات الاستدامة الأخرى ذات الصلة
- الوقوف على أهداف الاستدامة ورصد المقاييس المرتبطة بها

تقييم مجلس الإدارة

تقضي لائحة مهام عمل لجنة الحوكمة، والترشيح والمكافآت، وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من جميع اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، مع تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

هيئة الرقابة الشرعية

تم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية منذ العام ٢٠١٢م، ومن ثم أعاد تشكيل الهيئة في الأول من يناير ٢٠٢١م ليستمر عملها لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. وقد صادق المساهمون على تشكيل الهيئة في ٣١ مارس ٢٠٢٢م.

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة مكونة من علماء شريعة موقرين، وتتولى مسؤولية توجيه ومراجعة الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك والإشراف عليها للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة بشكل أساسي عن:

- الإشراف الشرعي على الأعمال والأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- تحديد المعايير الشرعية اللازمة بخصوص الأنشطة المصرفية الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- إصدار القرارات الشرعية لتمكين البنك من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من أن سياسات وإجراءات البنك الشرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم الفتاوى والموافقات والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قبل طرحها على العملاء.

خلال العام ٢٠٢٣، مارست هيئة الرقابة الشرعية مهامها الرقابية من خلال مراجعة ومناقشة المواضيع المتعلقة بالأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن الصيرفة الإسلامية، والتأكد من توافق كافة أنشطة الصيرفة الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقامت هيئة الرقابة الشرعية بأداء مهامها بشكل مستقل وبدعم وتعاون من الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وتلقت الهيئة الدعم المطلوب للإطلاع على الوثائق والبيانات المتعلقة بأنشطة الصيرفة الإسلامية، كما قامت بمراجعة ومناقشة التعديلات اللازمة والمتطلبات الشرعية لإصدار قرارات شرعية موضوعية. وفي ضوء مراجعة اللجنة لأعمال البنك وإصدار تقييمها بنتيجة "مرضي"، أصدرت هيئة الرقابة الشرعية تقرير التزام الشريعة لعام ٢٠٢٣م، مؤكداً، من بين أمور أخرى، أن جميع العقود والمعاملات والصفقات الإسلامية لبنك الخليج الدولي تم إتمامها بما يتوافق مع القواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اسم العضو	مركز العضو
فضيلة الشيخ محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ أسامة بحر*	عضو

* انضم الشيخ أسامة بحر إلى هيئة الرقابة الشرعية بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٢ وتمت المصادقة على تعيينه خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢٣م

عقدت الهيئة أربعة اجتماعات في عام ٢٠٢٣، ويبين الجدول التالي الحضور والتواريخ:

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	٢٠ مارس	٦ يونيو	١٢ سبتمبر	٥ ديسمبر
فضيلة الشيخ محمد علي القري	✓	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	✓	✓	✓	×
فضيلة الشيخ أسامة بحر	✓	✓	✓	✓

مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرارات مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م و ٢٩ يوليو ٢٠٢٢م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام ٢٠٢٣م كما في الجدول التالي:

الأتعاب المهنية	٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي
أتعاب الاجتماعات	٥,٥٠٠ دولار أمريكي
المجموع**	**٨٠,٥٠٠ دولار أمريكي**

** باستثناء الضرائب

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية. ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق، فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

واعتمدت لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت برنامجاً تدريبياً لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣م والذي تم تنفيذه على مدار العام، متمثلة في جلسات تدريبية افتراضية قدمها مزودو خدمات عالميون، تم وضعها بمنهجية مدروسة بهدف تحقيق تأثير ملموس.

وتم تقديم البرنامج من قبل مقدمي تدريب محليين وعالميين وغطى موضوعات تتعلق بالإدارة المالية، والاتجاهات الرئيسة في إدارة الأصول، والأمن السيبراني، والتركيز على البنوك المركزية ٢٠٢٣م / التغيرات التنظيمية العالمية للخدمات المالية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية للقادة، وقيادة التغيير في عصر التحول الرقمي، وتمويل الشركات الدولية المتقدمة، وتمويل تحول الطاقة/إزالة الكربون من الاقتصاد.

وعلاوة على هذا البرنامج، عقد البنك ندوة حصرية عبر الإنترنت لمنتدى بنك الخليج الدولي التنفيذي قدمها جيمس بيكر الثالث حول موضوع "العالم في حالة تحوّل"، كما حضر مجلس الإدارة جلسة توعية حول مكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠٢٣م بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة[1] ("مكتب الرئيس التنفيذي")، ويساندهم أعضاء فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وتظهر السير الذاتية للمدراء التنفيذيين على الصفحات ٥٦-٥٧ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساندة مكتب الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. لجنة الإدارة لمجموعة بنك الخليج الدولي
٢. لجنة الإدارة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
٣. لجنة إدارة المخاطر للمجموعة
٤. لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة
٥. لجنة الأصول والمطلوبات لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
٦. لجنة ائتمان وحدة الأصول الخاصة
٧. مجلس الاستدامة لمجموعة بنك الخليج الدولي
٨. لجنة إدارة أمن المعلومات
٩. لجنة المخاطر التشغيلية والضوابط الداخلية للمجموعة
١٠. لجنة مراجعة المناقصات
١١. لجنة الائتمان لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
١٢. لجنة الاستثمار للمجموعة
١٣. لجنة الرقمنة للمجموعة
١٤. لجنة اعتماد المشاريع[2]
١٥. لجنة المخصصات لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
١٦. لجنة إدارة الأزمات لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
١٧. اللجنة التوجيهية لإدارة استمرارية الأعمال لبنك الخليج الدولي ش.م.ب
١٨. اللجنة التوجيهية لإدارة التحول

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة.

١ في ضوء استقالة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، لن يتم شغل هذا المنصب اعتباراً من العام المقبل.

٢ تحمل مسمى لجنة تقييم المشاريع سابقاً. اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤ تم وقف عمل هذه اللجنة وتولت اللجنة التوجيهية لإدارة التحول مسؤولية الإشراف على تكاليف المشاريع.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا (تتمة)

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة، التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

تشمل مسؤوليات فريق الإدارة العليا المساعدة على/المساهمة في:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.

٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.

٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بمختلف أعمال البنك.

٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.

٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.

٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والميزانية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من تنفيذ الاستراتيجية.

٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.

٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم لفت عناية منسوبي الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعد إضافة إلى واجباتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم، وما تنص عليه دليل سياسات البنك وإجراءاته.

ويتم إبلاغ الرؤساء التنفيذيين للمجموعة والكيانات والإدارة العليا عن التقدم في تنفيذ الإستراتيجية من قبل إدارات البنك بصفة شهرية. ويتلقى مجلس الإدارة تحديثاً بصفة ربع سنوية حول الأولويات الإستراتيجية للمجموعة وبطاقات نتائج الأداء المتوازنة.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسة التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

ويتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م.

وتقوم لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بمراجعة سياسة المكافآت المتغيرة سنوياً للتأكد من أن هذه السياسة تعمل على النحو المنشود وأنها متوافقة مع القوانين واللوائح والمبادئ والمعايير المعمول بها.

وفيما يلي موجز لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

يمكن تلخيص غرض سياسة البنك في الأجور والمكافآت في تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لاستقطاب الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم. وتعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر.

وتشكل كفاءة الموظفين وطريقة التزامهم على المدى الطويل العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال الساري إدارة أعمال البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه، حيث تخضع جميع الأمور المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام بالمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر المادية و/ أو من حاملي المناصب التي يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يعد الموظف متحملاً لمخاطر مادية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك إجمالاً وأداء الأقسام والأفراد مقارنةً بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول، بالعمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك، إذ من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

دور لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على جميع سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لجميع قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور ثلاث اجتماعات عقدت في العام ٢٠٢٣م [٢٠٢٢م: ٣ اجتماعات] ٢١,٠٠٠ دولار أمريكي [٢٠٢٢م: ٢٧,٠٠٠ دولار أمريكي].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة ككل، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة، ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

وخلال عام ٢٠٢٣م، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ١,٨ مليون دولار أمريكي [١,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٢م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ٣١,٩ مليون دولار أمريكي [٣٠,٤ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٢م] وتشمل مبلغ ٤,٢ مليون دولار أمريكي [٣,٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٢م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية - باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين - بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

واتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في اعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

وتتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية، والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

وتقّيم لجنة الترشيحات والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات، ويسعى إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. وعندما لا تكون الأرباح بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة، فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة يتقلص عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر، كما وُضِّح أعلاه.

وقد عين البنك Aon McLagan مستشاراً مستقلاً للمكافآت وفق معايير السوق لتقديم المشورة عند الحاجة إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مكافآت إدارات الرقابة

يتيح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويساهم نظام إدارة الأداء لدى البنك بالاضطلاع بدور محوري في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على العناصر غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية، فضلاً عن المهام ذات القيمة المضافة الخاصة لكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدَدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف عناصر مالية وغير مالية، منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

وتأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

ويؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة عند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتطَّلِع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي يدم اختبار الأداء الفعلي بالنظر إلى المخاطر المحتملة. ويتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية وينخفض أداؤه المالي، على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، وعليه تنخفض تصنيفات أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا كان التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

ويكون للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت - بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة - ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- رفع/خفض التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد.

إطار التعديل والاسترداد

من شأن أحكام التعديل والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تحديد - متى كان ذلك ملائماً - ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب عندما تكون عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء الممائل على المدى الطويل. وتشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير جوهري ضار على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ قرارات استعادة مكافأة من أي موظف.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

إطار التعديل والاسترداد (تتمة)

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد - متى كان ذلك ملائماً - إذا كان بالإمكان تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه خطأ جوهرياً تسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكلٍ متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك خسائر مادية.

ويمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسة التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر (وهي فترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق). ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافآت المؤجلة:

يخضع الموظفون من درجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة					
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين مرتباً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)	مدة التأجيل	الاحتفاظ	الضبط	الاسترداد
النقد المقدم	٤٠%	٥٠%	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠%	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠%	-	٣ سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠%	٤٠%	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	**١,٥**	١,٤
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,٢**	٠,١
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,١**	٠,٠
المجموع	**١,٨**	١,٥

مجموعة بنك الخليج الدولي		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	**٣,٤**	٣,٢
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,٦**	٠,٤
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,٢**	٠,٠
المجموع	**٤,٢**	٣,٦

الموظفون

٢٠٢٣م									
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة			
						مقدمة		مؤجلة	
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	أسهم	أخرى	الإجمالي
حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي										
- وحدات الأعمال	١٠	٦,٠١٧	٤٠٠	-	-	٢,١٣٢	٤٠	٢,٥٥٤	-	١١,٦٢١
- الرقابة والدعم	١٦	٤,٨٣٤	٢٧٦	-	-	١,١١٦	٢١٢	٨٤٧	-	٧,٢٨٤
المتحملون للمخاطر المادية	٢٢	٥,٧١١	٣٩٤	-	-	١,٠٩٦	١٩٩	٩٢٣	-	٨,٣٤٩
موظفون آخرون	٢٥٠	٢٧,٣٩٢	٥,٤٦٥	-	-	٤,٥٣٨	٨٥	٣٤١	-	٣٧,٨٢١
موظفون في الخارج	١,٠٨١	١١٨,٠٧٧	٢٠,٠٥٨	-	-	٣١,٨٠٠	١١٢	٣,١٠٤	-	١٧٣,٢٣٥
المجموع	**١,٣٧٩**	**١٦٢,٠٣١**	**٢٦,٥٩٢**	-	-	**٤٠,٦٨٢**	**٦٤٨**	**٧,٧٦٨**	-	**٢٣٨,٣١٠**

٢٠٢٢م									
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة			
						مقدمة		مؤجلة	
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	أسهم	أخرى	الإجمالي
حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي										
- وحدات الأعمال	١١	٥,٤٦٠	٤١٠	-	-	٢,٤٤٦	٦٧	٢,٨٨٦	-	١١,٧٩٢
- الرقابة والدعم	١٥	٤,٤٠٣	٢٤٥	-	-	٨٣٩	١٦٠	٦٤٢	-	٦,٢٨٩
المتحملون للمخاطر المادية	١٤	٣,٧٨٢	٢٩١	-	-	٦١٠	١٠٦	٥٢٤	-	٥,٣٣٣
موظفون آخرون	٢١٩	٢٣,٤٤٥	٤,٦٠٦	-	-	٣,١٤٩	٥٤	٢١٥	-	٣١,٤٦٩
موظفون في الخارج	١,٠٠٥	٩٩,٩٢١	١٩,١٦٣	-	-	٢٠,٢٢٣	٦٦	٩٤٧	-	١٤٢,٤٨٤
المجموع	**١,٢٦٤**	**١٣٧,٠١١**	**٢٤,٧١٥**	-	-	**٢٧,٢٦٧**	**٤٥٣**	**٥,٢١٤**	-	**١٩٧,٣٦٧**

وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد التي لم يتم ذكرها في الجدول أعلاه والبالغة ١١,٢ مليون دولار أمريكي [٢٠٢٢: ٩,٧ مليون دولار أمريكي] تكاليف الموظفين غير المباشرة، مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٣م			
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٦٠	٦,٩٢٨,٠٤٨	٦,١٥٩	–	٧,٣١٩
المكافآت التي تم منحها	٧٩٠	٥,٦٧٤,٨٥٤	٥,٠٤٥	–	٥,٨٣٥
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٦٩٨)	(٣,٧٣٣,٦٤٨)	(٣,٣١٩)	–	(٤,٠١٧)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–	–
تعديلات إجراءات الشركات*	–	(١,٧٤٤,٥٨٢)	(١,٥٥١)	–	(١,٥٥١)
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	–	–	٢,٠٧٣	–	٢,٠٧٣
الرصيد الختامي**	**١,٢٥٢**	**٧,١٢٤,٦٧٢**	**٨,٤٠٧**	**–**	**٩,٦٥٩**

* تم تخفيض عدد الأسهم الوهمية غير المكتسبة لتعكس التخفيض بنسبة ٢٠% والذي وافقت عليه الجمعية العامة كجزء من إعادة هيكلة حقوق ملكية البنك.

** تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

	٢٠٢٢م			
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٤٨	٥,٦٩٠,٥٧١	٤,٨٨٣	–	٦,٠٣١
المكافآت التي تم منحها	٥٨٦	٤,٢٢٧,٦٤٨	٣,٦٢٧	–	٤,٢١٣
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٥٧٤)	(٢,٩٩٠,١٧١)	(٢,٥٦٦)	–	(٣,١٤٠)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–	–
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	–	–	٢١٥	–	٢١٥
الرصيد الختامي*	**١,١٦٠**	**٦,٩٢٨,٠٤٨**	**٦,١٥٩**	**–**	**٧,٣١٩**

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف ٣ مكافآت [٢٠٢٢: صفر] من مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ١١١,٠٩٥ دولار أمريكي [٢٠٢٢: صفر]، منها مبلغ ٦٨,٨٠١ دولار أمريكي [٢٠٢٢: صفر دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بالاستدامة، سواء فيما يتعلق في المنتجات التي يقدمها أو المنهجية التي يدير بها أعماله وأنشطته. وترتبط الاستدامة (وتشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة) بجميع عمليات بنك الخليج الدولي تقريباً. وفي إطار ما سلف، كانت المجالات التالية من الأولويات في عام ٢٠٢٣م:

١. توسيع أنشطة البنك التمويلية المستدامة ودعم العملاء في الأمور المتعلقة بالاستدامة. وكانت إحدى الأولويات الرئيسة هي إطلاق إطار التمويل المستدام وتمويل التحول، الذي يحدد بوضوح وشفافية كيفية تصنيف بنك الخليج الدولي لأنشطة التمويل المستدام وإدارتها.

٢. تضمين الاستدامة في عمليات البنك. ففي إطار اهتمام البنك بالبيئة، كان هناك تركيز خاص على تنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية "TCFD" المتعلقة بالمناخ. وفي إطار اهتماماته الاجتماعية، أصبح بنك الخليج الدولي من الدول الموقعة على مبادئ تمكين المرأة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وسعى إلى زيادة نسبة الموظفات الإناث في البنك.

٣. الإبلاغ بشفافية عن أنشطة البنك وآثارها المتعلقة بالاستدامة. وقد أصدر بنك الخليج الدولي تقريره الثاني للاستدامة في عام ٢٠٢٣. كما أصدر أيضاً إفصاحات حول أنشطته المتماشية مع مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة.

٤. المشاركة في صياغة السياسات الخاصة بمسائل الاستدامة مع الجهات الرقابية، وبالأخص البنك المركزي السعودي. ومن أبرز إنجازات بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٣م مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP٢٨). كما ساهم البنك في العديد من المناقشات، وذلك عن طريق نشر مقالاً حول إشراك المستثمرين لدفع التحول إلى الحياد الصفري.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة المنشور على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الدولي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الاتصال المؤسسي

تنص سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك وسياسات الاتصال المؤسسي على أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وصادرة في التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك: الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التواصل الداخلية مع الموظفين، والإعلانات والمنشورات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفيه عن البنك ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية وبياناته الإعلامية للسنوات الخمس السابقة.

وتعد المسؤولية الاجتماعية للشركات التزاماً مؤسسياً وتشكل جزءاً لا يتجزأ من سعي بنك الخليج الدولي لتحقيق المواطنة الصالحة للشركات. ويواصل البنك متابعة المبادرات التي تدعم مشاريع الخدمات المجتمعية المستدامة، وتساعد على تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم المبادرات البيئية الوطنية، إضافة إلى دعم المشاريع الثقافية والتراثية في المجتمع.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة، وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك، وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد الموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه جميع الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، والعملاء، والموظفين، والسلطات المعنية، والموردين، وعامة الجمهور، والدول التي يعمل بها البنك) التزاماً بجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة. أما قواعد سلوك مجلس الإدارة فتغطيها سياسة حوكمة الشركة المصادق عليها.

وتتناول قواعد السلوك مجموعة من المبادئ مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسئولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك وسياسة حوكمة الشركة عبر التواصل معهم من خلال رسالة بريد إلكتروني ترسل لهم مرفق بها نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والإنجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها. إضافة إلى تعهد الموظفين بالإبلاغ عن أي مخالفة تحدث لهذه القواعد في حال شعورهم بذلك، وفق الإجراءات المنظمة لهذه العملية.

وعلاوة على ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع الأشخاص حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" (بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة) التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت. ويتم إبلاغ اللجنة بالمصالح الخارجية لجميع حاملي المناصب التي يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" بصورة سنوية.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والبيانات المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس البيانات المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالتنفيذ خلال السنة المعنية.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي ومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية: صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويعد *مجلس الإدارة - بدعم من لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق* التابعتين له - مسؤولاً عن ضمان فاعلية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتحدد *لجنة سياسات المخاطر* التابعة لمجلس الإدارة وتقر سياسات المخاطر (المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة)، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المنظمة وإدارتها. وتشرف اللجنة على القابلية على المخاطر الشاملة لدى بنك الخليج الدولي، والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق كامل المنظومة، بحيث تتوافق جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك مع المتطلبات التنظيمية، ومعايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى *الإطار المؤسسي لإدارة المخاطر* جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتيح هذا الأمر للإدارة التعامل بفاعلية في حال عدم الاستقرار، وأية مخاطر ومجالات متصلة، ويعزز قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة باستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد على خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويساعد في الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة، ومخاطر المؤسسة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي وتحسين فاعلية استغلال رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

ولضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات، حيث يدير «خط الدفاع الأول» الإدارات التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة. ويشرف على «خط الدفاع الثاني» متخصصون في إدارة المخاطر والرقابة المالية وشؤون الالتزام، ويوفر «خط الدفاع الثالث» تأكيدات مستقلة من خلال فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي تُعيّن وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي إطار اختبار الضغط المستقبلي في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل، بما في ذلك الاستعداد للتمويل في حالات الطوارئ لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

ويخضع الرئيس التنفيذي للمخاطر مباشرة لإشراف لجنة سياسات المخاطر، بينما يتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية، ما يجعل إدارة المخاطر وظيفة مستقلة عن الإدارة، قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أجزاء المنظومة، وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. ويتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

وتشرف لجنة التدقيق على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. تتسلم لجنة التدقيق بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أية ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة البنك على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها. وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سوءاً كان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. إضافة إلى ذلك، يعرض رئيس لجنة التدقيق آخر المستجدات للمجلس فيما يتعلق بالمناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق.

وباعتبارها خط الدفاع الثالث، تقدم وحدة التدقيق الداخلي تقييماً مستقلاً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، من أجل ضمان الالتزام التنظيمي والالتزام بسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

ويتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والجوهرية لمراجعات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتشمل التحديثات وصفاً للثغرات الملحوظة في نظام الرقابة الداخلية وتتبعاً لخطط العمل التصحيحية لمعالجة هذه الثغرات بالشكل المناسب من قبل الإدارة. وتراقب لجنة التدقيق بشكل فعال مدى كفاية وفاعلية النظام للتأكد من تخفيف المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك وأصحاب العلاقة.

وتبذل جميع إدارات وأقسام البنك جهوداً متسقة ومتضافرة لتحسين البيئة الرقابية على مستوى صغار الموظفين من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. ويتم تكليف كل قسم، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، بمسؤولية الإشراف على تصحيح أوجه القصور الرقابية التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية.

ويعمل قسم الالتزام بشكل مستقل ويشرف على الالتزام بالأنظمة وقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد ووحدة مكافحة الاحتيال. ويعمل القسم بشكل وثيق مع الأقسام الرقابية الأخرى من أجل إنشاء إطار رقابي فعال، ويقدم التأكيدات للجنة التدقيق في مجلس الإدارة من خلال واجباته ومسؤولياته في إطار برامج الالتزام والحوكمة واستشارات الالتزام والرصد والاختبارات والاتصال التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الاحتيال التي تحدد أنشطته المخطط لها مثل تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات محددة، وتقييم مخاطر الالتزام، والتأسيس لثقافة التزام راسخة بين الموظفين، ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج ووضع التوصيات بشأنها. وفيما يتعلق بالتفويض التنظيمي، يعمل قسم الالتزام بشكل مستقل بصفته خط الدفاع الثاني، مع إمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة، ويضمن تنفيذ جميع اللوائح والقواعد في الوقت المناسب. وبفضل استقلاليته، يتمتع قسم الالتزام بالقدرة على الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع بيانات البنك للقيام بواجباته. ولدى قسم الالتزام خط إبلاغ مباشر مع لجنة التدقيق.

وصُمم نظام الرقابة الداخلية للبنك لتقديم تأكيدات معقولة إلى مجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وبغض النظر عن مدى فاعلية تصميمها، إلا أن أي أنظمة رقابة داخلية قد تتضمن بعض العيوب التي ربما أدت إلى عدم الكشف عن جميع أوجه القصور الرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن إسقاط التقييمات الحالية لفاعلية النظام على الفترات المستقبلية تؤدي إلى عدم كفايته بسبب التغيرات في الظروف أو لضرورات الالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج التقييم المستمر لأدوات الرقابة الداخلية الذي أجرته الإدارة خلال العام، وتعد الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك مصمم بشكل مناسب ويعمل بفاعلية وتتم مراقبته باستمرار.

ويتم تطبيق عملية ***الرقابة الداخلية*** من خلال مجموعة من الإدارات والأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا. وتشمل: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر مختلفة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة للإقبال على المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وضوابط لإدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين المزودين بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

وفيما يتعلق *بالمخاطر التشغيلية*، طبق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات مخاطر رئيسة، وإطار اختبار الرقابة الداخلية الذي يستلزم نظاماً قوياً للتحقق من صحة الضوابط عبر خطي الدفاع الأول والثاني، وإجراءات الحد من المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها. وتوفر هذه الأدوات الفرصة أمام الإدارات لإعادة تقييم فاعلية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم مراقبة أية أوجه قصور رقابية حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات من قبل إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة وتديرها لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية التابعة للبنك ليتم رفعها في نهاية المطاف إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

ويضمن *قسم أمن المعلومات* سلامة معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات في البنك وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تنفيذ نهج «الدفاع في العمق»، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من السياسات والأفراد والعمليات والتقنيات، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، وعمليات الاختبار والتحسب للأخطار المحتملة ومعلومات التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول تأمين محيط نقاط النهاية، وغيرها.

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية. ورغم أنه لا يمكن استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تخفف وتدير مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق بشأن الرقابة الداخلية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الضوابط الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات، وبعضها ما يزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

التدقيق الخارجي

في عام ٢٠٢٣م، تم سداد رسوم إجمالية قدرها ١,٧٣١,٣٥٩ دولار أمريكي للمدققين الخارجيين كأتعاب نظير خدمات التدقيق والتأكيد.

وقد وافقت لجان التدقيق التابعة لكل شركة منضوية تحت مجموعة بنك الخليج الدولي بشكل مسبق على كافة الخدمات غير المتعلقة بتدقيق الحسابات، وقد تم سداد رسوم إجمالية قدرها ٧٤٠,٧٩٧ دولار أمريكي للمدققين الخارجيين مقابل الخدمات غير المتعلقة بتدقيق الحسابات لكافة الشركات المنضوية تحت مجموعة بنك الخليج الدولي.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

وتم تحديث سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة في عام ٢٠٢٣م لتعكس المتطلبات الواردة في الدليل الإرشادي المعدل للرقابة عالية المستوى الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وفي حال تقديم قروض إلى الأطراف ذات العلاقة، تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. كما يجب الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تحظر أن تكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي يبرمها البنك مع الاخرين.. وفي حال وجود مقترحات للتعامل مع الشركات ذات العلاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، مع امتناع العضو المعني عن التصويت.

وتخضع جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين)، وكذلك جميع موظفي البنك، للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع جميع المعاملات مع الشركات المرتبطة بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض الممنوحة للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على المعاملة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الالتزام

يحدد إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة المبادئ والأسس والمنهجيات التي يجب على البنك اتباعها لتقليص خطر عدم الالتزام. ويعكس الإطار مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة السارية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية المباشرة للرئيس التنفيذي لوحدة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

إن مخاطر الالتزام تتضمن مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك في البنك. ويعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة، ويشمل ذلك تحديد مخاطر ومشكلات الالتزام من خلال إجراء اختبارات التزام ورصد مستقلة، والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، ويتم ضمان الالتزام المثالي والتمسك الصارم بسلوك يحافظ على قواعد الالتزام من خلال إدراج هذا الأمر كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

وخلال عام ٢٠٢٣م، تم فرض غرامة إجمالية على البنك قدرها ٢٣,٠٧٥ دينار بحريني نظراً لتعطل الأعمال أثناء اختبار للتعافي من الكوارث والذي تم إجراؤه في 0 أغسطس ٢٠٢٣ و١٢ أغسطس ٢٠٢٣ لمدة إجمالية قدرها ١٠ ساعات. كما حدث توقف لنظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS) أدى إلى تعليق المعاملات مؤقتاً بسبب انقطاع غير مخطط له في عام ٢٠٢٢م، وتم سداد غرامته في يناير ٢٠٢٣م.

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي للبنك استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب مجلد الإفصاح العام PD-1,3,37 وأقسام مجلد الإنفاذ، EN-1.3.3 و EN-6.1.3.

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة في جميع المناطق الجغرافية. وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر صرامة في حال تفاوت أحكام القوانين المحلية التي تخضع لها الفروع والمكاتب الخارجية وقوانين مملكة البحرين.

وتهدف النظم والضوابط المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكلٍ قانوني، وجمع وتسجيل جميع المعلومات الضرورية عنهم، والإبلاّغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فاعليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك الوهمية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من الرئيس التنفيذي لوحدة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة بشكل مستقل منذ العمل بقواعد الحوكمة في عام ٢٠١٠م. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في ١٦ أغسطس ٢٠٢٢م. وقد تم إصدار التقرير بتقدير "مُرضٍ" في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢م. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء الضوابط عالية المستوى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وأكد تقرير المدقق الداخلي على أن إطار الحوكمة في بنك الخليج الدولي يعمل بفاعلية، وهو بمثابة أداة شاملة للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة منذ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

يشغل الأستاذ عبدالله منصب رئيس مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمار الصناعي، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للشركة. وكان يشغل فيما سبق منصب نائب رئيس أول شركة مكيفات الزامل، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي.

ويتولى في الوقت الراهن عضوية مجالس إدارة عدة شركات، بما في ذلك الشركة السعودية العالمية للموانئ، وشركة الزامل للحديد القابضة، وشركة الخليج للمواد العازلة، وبنك الخليج الدولي - السعودية، وشركة جي آي بي كابيتال، كما يتولى عضوية مجلس إدارة شركة الربيعة والنصار والزامل للصناعات الخرسانية، وشركة الزامل البحرية، و إس تي سي (stc) البحرين، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود.

الأستاذ عبدالله حاصل على درجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على التمويل) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تربو على ٣٧ عاماً.

د. نجم بن عبدالله الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل الدكتور نجم منصب نائب وزير العدل في المملكة العربية السعودية. وكان شريكاً مؤسساً في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في مجموعة تداول السعودية، وعضوية مجلس إدارة ولجنة إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي - السعودية.

وشغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولجنة التدقيق في هيئة تطوير بوابة الدرعية، والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وعضوية لجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية، وعضو لجنة الحوكمة في الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، وعضو اللجنة التنفيذية في نادي الصقور السعودي، وعضو وفد المملكة العربية السعودية الذي تفاوض على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية.

وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والشؤون القانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وعُيِّنَ بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. كما عمل مستشاراً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرته المهنية لأكثر من ٢٩ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦م

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

يشغل الأستاذ عبدالعزيز منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب.، والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وعضو مجلس إدارة شركة جي آي بي كابيتال، ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود.

وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى الأنظمة الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفية)، إلى جانب مسؤولياته عن إدارة حماية العملاء.

وقبل التحاقه بـ (ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ «جي بي مورجان تشيز بنك» في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني – ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة لجسر الملك فهد، وعضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة لدى معهد التمويل الدولي.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٤ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما شغل ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب مدير أول – رئيس قطاع المؤسسات المالية لدى قسم استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وشركة توريد لحلول التمويل. وهو عضو في مجلس إدارة شركة تحكم للاستثمار، وبنك الخليج الدولي – السعودية، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، وعضو في اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم إدراج الأوراق المالية في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات عملاء في البنك الأهلي التجاري بالسعودية، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة المراعي وشركة الطائرات المروحية.

كما يحمل الأستاذ سلطان درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً.

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب مدير عام أول والرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٦، حيث يشرف على إدارة الخدمات المشتركة بالإضافة إلى التحول الاستراتيجي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية. وهو عضو لجنة الترشيحات لصندوق الاستثمارات العامة، ويمثل من خلال منصبه الحالي الصندوق في عدد من المجالس واللجان التابعة لها بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة شركة جسارة لإدارة المشاريع، وشركة سرج للاستثمارات الرياضية، وعضوية مجلس إدارة شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت فيها. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي السعودية وبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، وعضو في لجنتي الترشيحات والمكافآت فيهما، وعضو في مجلس إدارة رابطة المقاتلين المحترفين ولجنة التعويضات التابعة لها. إضافةً إلى ذلك، يشغل عضوية عدد من لجان الترشيحات والمكافآت لعدد من الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، بما في ذلك نيوم، وشركة القدية للاستثمار، وشركة روشن العقارية، ومجموعة تداول السعودية، والشركة السعودية للصناعات العسكرية، وشركة نيوكاسل يونايتد، ومجموعة سافي للألعاب الالكترونية، وطيران الرياض، ومركز دعم اتخاذ القرار التابع للديوان الملكي، بالإضافة إلى عدة شركات أخرى.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، كان الأستاذ بندر مديراً لإدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، ورئيساً للموارد البشرية في جدوى للاستثمار، كما شغل العديد من المناصب الرئيسية الأخرى في عدد من المؤسسات الاستثمارية الرائدة في المملكة.

يحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ٢٢ سنة من الخبرة العملية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

د. خالد بن عبدالله السويلم

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم هو اقتصادي معروف ورجل أعمال ناجح، يمتلك خبرة تزيد عن ٣١ عاماً في قطاع الأعمال والقطاع العام (الحكومي). شغل سابقاً منصب المدير العام للاستثمار في البنك المركزي السعودي (ساما)، وهو واحد من أعرق وأنجح ممارسي الاستثمار السيادي في العالم.

يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ناينتي ون السعودية، وهو عضو مجلس إدارة مستقل في فجر كابيتال، وسينومي سنترز، وعضو لجنة الاستثمار في برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند». وشغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة اشمور للاستثمار السعودية.

وهو زميل سابق في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وهو حالياً باحث زائر في جامعة ستانفورد، وباحث تابع في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. كان الدكتور خالد المؤلف الرئيسي لثلاث أبحاث رئيسية حول نماذج ومؤسسات الصناديق السيادية والتي تم نشرها كتقارير مشتركة من قبل مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد.

وأثناء عمله في مركز المشروعات العالمية بجامعة ستانفورد، شارك في تأليف كتاب مهم حول دور الصناديق السيادية في اقتصاديات الموارد في عام ٢٠١٧م، وقد نشرته مطبعة جامعة كولومبيا.

كما يحمل الدكتور خالد شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة أريزونا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن، وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة هارفارد، ويمتلك ٣٢ سنة من الخبرة العملية.

الأستاذ فهد بن عبدالجليل السيف

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

يشغل الأستاذ فهد السيف منصب مدير إداري أول ورئيس تنفيذي للإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة، حيث يشرف على أنشطة التمويل الاستثماري العالمي للصندوق وشركاته التابعة.

عمل الأستاذ فهد على إعداد إطار التمويل الأخضر للصندوق والحصول على أول تصنيف ائتماني للصندوق من وكالات التصنيف الدولية، ومن ثم إطلاق برنامج السندات الدولية الأول لصندوق الاستثمارات العامة؛ منها إصدار أول سندات خضراء بشريحة ١٠٠ عام، وهو أول سندات من نوعها على مستوى العالم يتم إصداره من قبل صندوق ثروة سيادي. من بين الجهود الأخرى التي تدعم صندوق الاستثمارات العامة وشركاته التابعة، عمل الأستاذ فهد على تنويع مصادر رأس المال لتمويل مشاريع تحولية للصندوق في مختلف القطاعات.

ويشغل الأستاذ فهد عدة مناصب في مجالس إدارات شركات محلية ودولية، بما في ذلك ترؤسه لمجلس إدارة شركة تأجير الطائرات (AviLease) وشركة إعمار المدينة الاقتصادية. وهو نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، وشركة البحري، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر بمجلس إدارة شركة تطوير مطار الملك سلمان. ويشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة شركة تطوير مطار الملك سلمان، وأكوا باور، وشركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، ولجنة الاستثمار والتمويل في شركة نيوم. بالإضافة إلى ذلك، الأستاذ السيف هو عضو في لجنة الإدارة ولجنة إدارة السيولة في صندوق الاستثمارات العامة، وهو أيضًا عضو في العديد من اللجان الحكومية في القطاع المالي.

بدأ الأستاذ فهد حياته المهنية في القطاع الخاص وشغل مناصب عليا في كل من البنك السعودي البريطاني (ساب) وإتش إس بي سي السعودية لأكثر من عقد. بعد فترة عمله في القطاع الخاص، عمل الأستاذ فهد مستشارًا أول لمعالي وزير المالية، كما أسس وترأس مكتب إدارة الدين العام في الوزارة، أعيد تسميته لاحقًا باسم المركز الوطني لإدارة الدين العام، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة.

حصل الأستاذ فهد على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ويمتلك ما يزيد على ٢٦ سنة من الخبرة في قيادة إدارات متنوعة بما في ذلك الخزينة والاستثمار وإدارة رأس مال الدين وتمويل الشركات.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ نزار بن محمد الساعي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٢م

يشغل الأستاذ نزار بن محمد الساعي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج للتأمين، ويُعد رائداً للأعمال؛ حيث أسس عدداً من الشركات الإقليمية الرائدة في مجال الاتصالات وقطاعات مواد البناء في مملكة البحرين من بينها شركة (كلام للاتصالات) وشركة (بوليكون البحرين)، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة كلتا الشركتين. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أحمد الساعي وإخوانه وشركة نزار الساعي ذات المسؤولية المحدودة، وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج القابضة.

كما أمضى الأستاذ نزار ١٤ سنة بالعمل لدى إنفستكورب البحرين؛ حيث كان عضواً في لجنة الإدارة، ومسؤولاً عن طرح الأصول البديلة ومن بينها الأسهم الخاصة، والعقارات، وصناديق التحوط في منطقة الخليج.

وقبل ذلك شغل منصب نائب الرئيس في بنك تشيس مانهاتن البحرين ولندن؛ حيث عمل في أقسام الائتمان العالمي ومصرفية الشركات والمصرفية الخاصة لدى البنك. وشغل الأستاذ نزار عضوية عدد من المؤسسات المالية العامة والخاصة، كما تولى منصب مستشار أول في شركة لازارد بروذرز – لندن وبنك ايتاو – البرازيل.

كما أن الأستاذ نزار يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة تكساس، اوستن، ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن للأعمال. ويمتلك ٤٣ سنة من الخبرة العملية.

السيد راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، والبنك التجاري الدولي (مصر)، وبنك CIB Mayfair في كينيا، وشركة UTI لإدارة الأصول (الهند)، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لدى كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو، وهو عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية.

وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة تابعة لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب قيادية في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

ويحمل السيد راجيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق، من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التكنولوجيا في الهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتكنولوجيا. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٧ عاماً.

السيد فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

السيد فرانك هو مستشار استراتيجي ومؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو مجلس الإشراف لدى بنك Addiko في فيينا، وعضو لجنة استشارات المخاطر في شركة PayU في أمستردام، وعضو مجلس الإشراف في شركة Hauck & Aufhaeuser Innovative Capital في فرانكفورت، وعضو مجلس إدارة شركة توريد ومستشار استراتيجي أول لشركة ناجارو. وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الإبداع والابتكار، والعملات الرقمية المشفرة، وسلسلة الكتل "Blockchain"، والتكنولوجيا، والتحول، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة – "GIZS GmbH & Co KG" (Sparkassen-Finanzgruppe / paydirekt)، ومنصب المدير العام لشركة «Token» ألمانيا، والرئيس التنفيذي لشركة Fidor Solutions AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والهندسة وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وتقنية المعلومات والعمليات، كما تولى منصب رئيس قسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمل محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال.

يحمل السيد فرانك درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٤ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما يشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.

كاثرين غاريت كوكس

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٤ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج (القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين) بكلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري العتيبي

الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٣٢ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

يمتلك ٤١ عاماً من الخبرة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة المخاطر والتمويل والمحاسبة والتقنية والعمليات. ويحمل شهادة محاسب قانوني معتمد، ومحلل مالي معتمد، ومدير المخاطر المالية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان.

جمال الكشي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

يتمتع بخبرة إقليمية واسعة في القطاع المصرفي تصل إلى ٢٨ عاماً. ويحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال بالتركيز على العلوم المالية والمصرفية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة – جي آي بي كابيتال

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٥ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

خالد عباس

الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرفية الشركات والمدير الإقليمي
في دولة الإمارات

يتمتع بخبرة مصرفية إقليمية تمتد إلى ٢٧ عاماً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية الأعمال بجامعة هارفرد، وكلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا ، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة

تتمتع بخبرة تزيد على ٢٠ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض. أكملت سارة أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) في كلية الأعمال بجامعة هارفرد.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

أرون هاري

الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٣٢ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

علي عبد الهادي

الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية للمجموعة

يمتلك خبرة ٣٢ عاماً في المصرفية والمراجعة على أعلى المستويات. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة في المملكة العربية السعودية، كما أنه عضو مشارك في معهد المراجعين الداخليين، ومعهد محاسبي الإدارة.

سليم الدباغ

الرئيس التنفيذي للالتزام في المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٣٠ عاماً في مجال إدارة الالتزام والمخاطر، اكتسبها من خلال مسيرة عملية طويلة في مجموعة من المؤسسات المالية المرموقة. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أنجلينا روسكين بلندن، والعديد من الشهادات ذات الصلة، وهو عضو في جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، وعضو في الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية.

هيلين للويد

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

تمتلك خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٥ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

سريدار أيير

الرئيس التنفيذي للرقمية للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

يمتلك سريدار أيير بخبرة دولية تزيد عن ٢٥ عاماً عمل خلالها في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، ويحمل شهادة دبلوم الدراسات العليا في الإدارة مع تخصص في التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة في بنغالور، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من معهد بيرلا للعلوم والتكنولوجيا.

سووكوندر نيجار

الرئيس التنفيذي للتحول في المجموعة

يتمتع سووكوندر نيجار بخبرة دولية تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي والمخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وآسيا والشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة سيتي، لندن، وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

فينيشيا بيل

الرئيس التنفيذي للاستدامة في المجموعة

تمتلك خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الاستدامة والاقتصاد والسياسات العامة. وتحمل درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وتخرجت من برنامج الإدارة المتقدمة في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

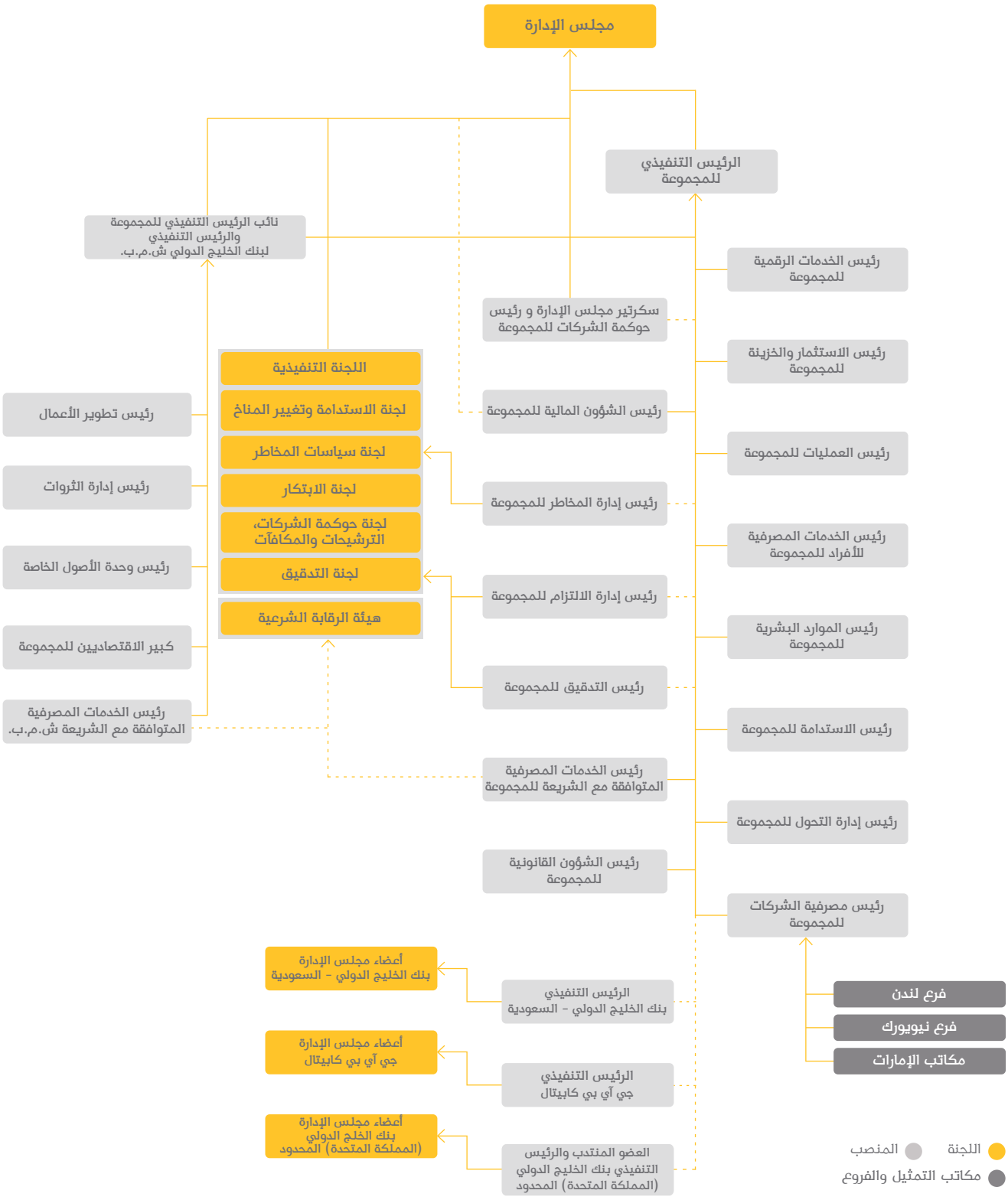

"الرئيس التنفيذي للمجموعة" و "الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي - السعودية" هما منصبان يتولاهما مسؤول واحد.
الرؤساء التنفيذيين في "المجموعة" الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في "بنك الخليج الدولي ش.م.ب."، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة؛ أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
وظائف الرقابة مثل (الالتزام، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، إلخ) تقدم التقارير الوظيفية إلى رؤساء المجموعة.

الهيكل التنظيمي
لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

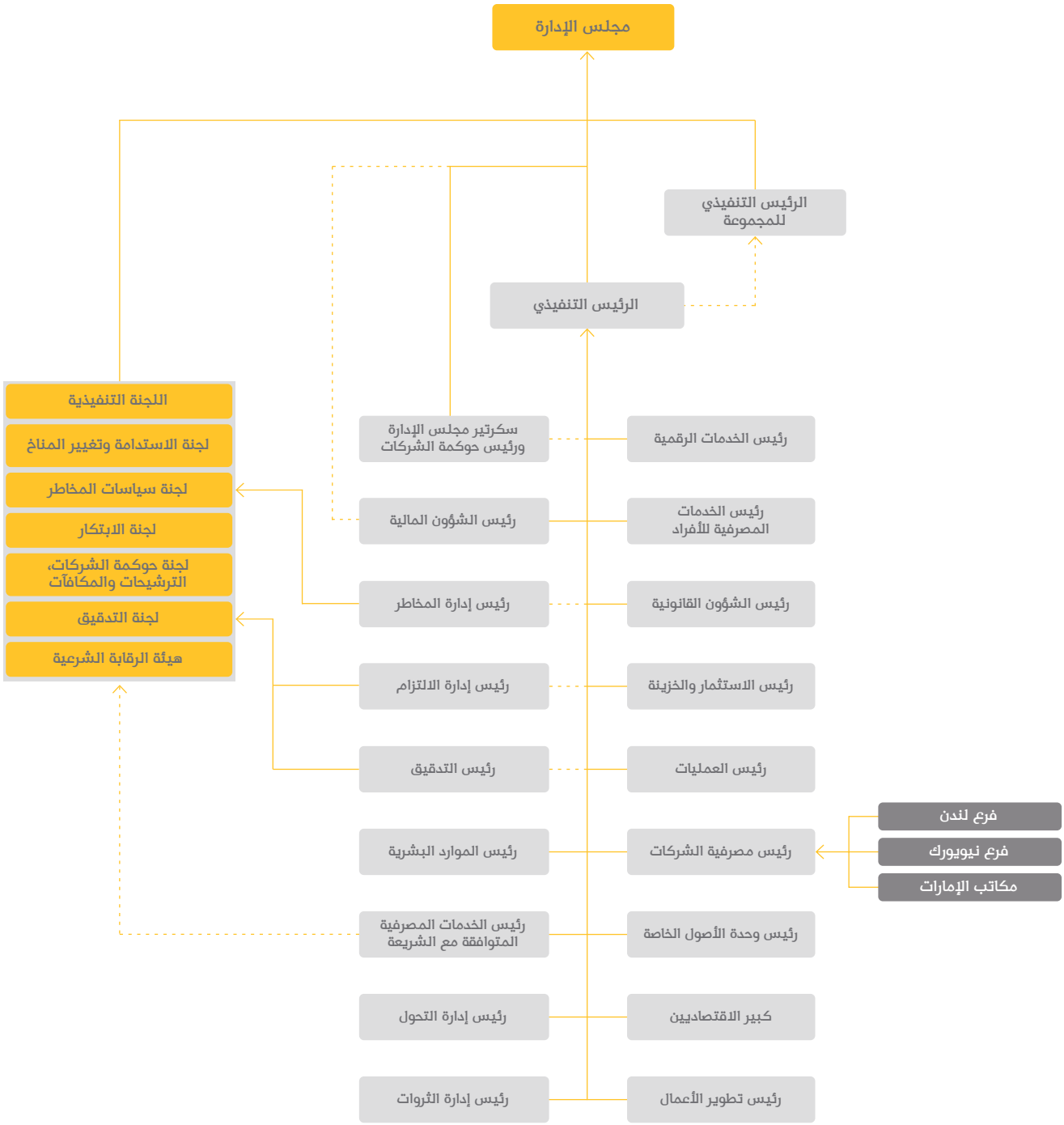

اللجنة المنصب مكاتب التمثيل والفروع

الرؤساء التنفيذيين في "المجموعة" الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في "بنك الخليج الدولي ش.م.ب."، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة؛ أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧
المنامة، مملكة البحرين

هـاتف:
عام: ٠٣٤٠٠٠ ١٧ ٩٧٣+
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد):
GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
نيشن تاورز، مكتب رقم ٢٥٠١
الطابق ٢٥، البرج ٢
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٠٤٤٤ ٣٠٥ ٢ ٩٧١+
فاكس: ١٩٦٦ ٦٣١ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
37th floor, New York NY 10017
United States of America

هـاتف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لـنـدن
One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هـاتف:
عام: ٣٤٥٦ ٢٥٩ ٢٠٧ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
بوليفارد بلازا - برج ٢
وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية

المقر الرئيس
طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٤٠٠٠ ٨٦٦ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الفـروع

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

هـاتف: ٨٠٠٠ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

جـدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١

هـاتف: ٤٠٠٠ ٨٦٦ ١٣ ٩٦٦+
فاكس: ٠١١٤ ٢٧٥ ١٢ ٩٦٦+

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

الطابق الرابع، المباني المنخفضة (ب١)
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٨٤٠٠ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هـاتف: ٣١٤٩ ٧٢٥٩ ٢٠ (.) ٤٤+
سويفت: SINTGB2L

gulfintlbank
GulfIntlBank
gulfintlbank
GulfIntlBank